حصول المـ

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله على توفيقه ونسأل هداية طريقه ونصلي على محمد وعترته اما بعد فهذه رسالة في

المنطق اوردنا فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدي في شي من العلوم مستعينا بالله

انه مفيض الخير والجود ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له يسمى بالمطابقة و

علی جزئه بالتضمن ان کان له جزء وعلی ما یلازمه فی الذهن بالالتزام کالانسان فانه

یدل علی الحیوان الناطق بالمطابقة وعلی احدهما بالتضمن وعلی قابل العلم وصنعة

الکتابة بالالتزام ثم اللفظ اما مفرد وهو الذی لا یراد بالجزء منه دلالة علی جزء معناه

کالانسان واما مؤلف وهو الذی لا یکون کذلک کرامی الحجارة والمفرد اما

کلی وهو الذی لا یمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشرکة فیه کالانسان واما جزئی

وهو الذي يمنع نفس تصوره ومنه عن ذلك كزيد وعمرو والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل

في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي وهو

الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب

ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس

ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واما مقول

في جواب

فی جواب ما هو بحسب الشرکة والخصوصیة معا کالانسان بالنسبة الی زید وعمرو وهو

النوع ویرسم بانه کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالعدد دون الحقیقة فی جواب ما هو

واما غیر المقول فی جواب ما هو بل مقول فی جواب ای شیء هو فی ذاته وهو الذی

یمیز الشیء عما یشارکه فی الجنس کالناطق بالنسبة الی الانسان وهو الفصل ویرسم بانه

کلی مقول علی الشیء فی جواب ای شیء هو فی ذاته والعرضی اما ان یمتنع انفکاکه

عن الماهية فهو اللازم اولا يمتنع وهو المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة و

فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان ويرسم بانها كلية تقال على ما تحت

حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

بالقوة او بالفعل للانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت

حقائق مختلفة قولا عرضيا القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء

كقولنا في تعريف الانسان انه ماشي على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

ضحاك بالطبع القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب

وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول

من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

والقضية

والحملية إما موجبة كقولنا زيد كاتب وإما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل منهما

إما مخصوصة كما ذكرنا وإما كلية مسورة كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان

وإما جزئية مسورة كقولنا بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب

وإما أن لا يكون كذلك ويسمى مهملة كقولنا الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب

والمتصلة إما لزومية كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما اتفاقية كقولنا إن

كان للانسان نصفا فانه زناجيق والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي مانعة

الجمع والخلو واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما ان

يكون في البحر واما ان لا يغرق وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء كقولنا العدد اما

ان يكون زائدا او ناقصا او مساويا   التناقض وهو اختلاف القضيتين

بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة

كقولنا زيد كاتب

کقولنا زید کاتب و زید لیس بکاتب ولا یتحقق ذلک فی المحصورین الا بعد اتفاقهما

فی کلی وجهات فنقیض الموجبة الکلیة انما هی السالبة الجزئیة کقولنا کل انسان حیوان

وبعض الانسان لیس بحیوان ونقیض السالبة الکلیة انما هی الموجبة الجزئیة کقولنا لا شیٔ

من الانسان بحیوان وبعض الانسان حیوان والمحصورتان لا یتحقق التناقض بینهما

الا بعد اختلافهما فی الکلیة والجزئیة لان الکلیتین قد تکذبان کقولنا کل انسان کاتب

ولا شيء من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب

وبعض الانسان ليس بكاتب والعكس هو ان يصير الموضوع محمولا و

المحمول موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب والصدق والكذب بحاله والموجبة

الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان

بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان فانا

نجد شيئا موصوفا

نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة

الجزئية انما تنعكس بهذه الحجة ايضا والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه فانه

اذا صدق لا شي من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شي من الانسان بحجر والسالبة الجزئية

لا تنعكس لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه وهو قولنا بعض

الانسان ليس بحيوان القياس قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنه بالذاتها

وينتج منه المطلوب وشرطاته ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة

الضرب الاول كل جسم مولف وكل مولف محدث فكل جسم محدث والثاني

كل جسم مولف ولا شئ من المولف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم والثالث بعض الجسم

مولف وكل مولف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم مولف ولا

شئ من المولف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم والقياس اما اقتراني اما من الحملية كما

ومن

واما من المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا

فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا

كل عدد اما فرد واما زوج وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج

الزوج او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كل ما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل

حيوان فهو جسم ينتج كل ما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد

فهو اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين

ومن متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او اسود

ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود والقياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة

فيه ان كانت متصلة لزومية موجبة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان

كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض

المقدم

المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس حيوان فلا يكون انسانا وان كا

منفصلة حقيقية فاستثنا عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر كقولنا العدد اما زوج وفرد

لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واستثنا نقيض احدهما ينتج عين الآخر كقولنا كل عدد اما فرد و

زوج لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد برهان وهو قياس مولف من مقدمات يقينية

لانتاج يقيني واليقينيات اقسام منها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين و

الکل اعظم من الجزء ومشاہدات کقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات کقولنا السقمونیا

مسہل للصفراء وحدسیات کقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات کقولنا

محمد رسول الله ادعی النبوة وظہرت المعجزات علی یدیہ ومنہا قضایا قیاساتہا

معہا کقولنا الاربع زوج بسبب واسطة حاضر فی الذہن وہو الانقسام بمتساویین

والجدل قیاس مولف من مقدمات مشہورة والخطابیة قیاس مولف من

مقدمات

مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كالنبي والولي او مظنونة والشعر قياس مولف

من مقدمات تنبسط بها النفس او تنقبض والمغالطة قياس مولف من مقدمات

كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة والسفسطة قياس مولف من مقدمات وهمية

كاذبة والعمدة هي البرهان لا غير فليكن هذا آخر الرسالة تمت الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلوة على رسوله محمد واله واصحابه اجمعين بدان علمك الله تعالى كه كلمات عرب سه قسمست فعل واسم وحرف وفعل كلمه ايست مبني بر طلب افهام معني مستقل بيكي از ازمنه ثلثه ماضي وحال ومستقبل

ومستقبل چون فتح الله کشاد خدا و یفتح میگشاید و یا خواهد کشاد وامّا

کلمه ایست موضوع برای معنی مستقل نه با یکی از ازمنه مذکوره و حرف کلمه ایست

موضوع برای معنی غیر مستقل نحو ذهبت من البصرة الی الکوفة اما فعل

سه قسم است ماضی و مضارع و امر ماضی فعلی است موضوع برای دلالت

بر حدوث کاری در زمان گذشته و مضارع فعلی است موضوع برای

دلالت بر حدوث امری در زمان حال و یا استقبال و امر فعلی است موضوع

فعلن فعلت فعلتما فعلتم فعلت فعلتن فعلت

فعلنا بحرکاة ثلثه در عین بحو ما باال عرآری نفی فعل ماضی معروف

کردد نحو ما فعل و لا فعل رنیخ بدانکه بنای ماضی مجهول از معروف اول

اندا ضم ده و ما قبل آخر کسره اکر نه بود نحو فعل و ما فعل و لا فعل

فصل بدانکه علامت مضارع چهار حروف لین است که در اول

جا کیرد الف دریک صیغه و نون همچنین و یا در چهار و تا در پنج اثبات

فعل مضارع

فعل مضارع معروف یفعل یفعلان یفعلون تفعل تفعلان یفعلن

تفعلون تفعلین تفعلن افعل نفعل بحرکات ثلثہ در عین حرف

علامت مضارع را ضم دہی و ما قبل آخرش فتحہ مضارع مجہول شود نحو

یفعل الخ تحویل کلمہ یا و التغییری در لفظ مضارع نہ نمایند منسوب بنفی فعل

مضارع بما یا بالکو للیفعل و ما یفعل الخ لن مضارع لا بمعنی نفی مستقبل

کردانند و مستقبل بمعنی تاکید بلن و در آخرش چہار صیغہ نصب کردند و جائیکہ نون

رفع را بنا بر نصب کنند چون لن یفعل لن یفعلا لن یفعلوا لن تفعل لن تفعلا لن یفعلن

لن تفعلوا لن تفعلی لن تفعلن لن افعل لن نفعل و لم بمعنی ماضی منفی گرداند

و مسمّی به نفی جحد بلم در آخر چهار صیغه جزم کند اگر حرف علت نبود و اگر بود بیفکند

بعد اتصال

چنانکه لم یضرب و نونها را رفع حذف کند الا نون جمع مؤنث نحو لم یفعل الخ و آن نون ثقیله در آخر

لا

مضارع با لام تأکید در اول آن و در آخر نون اعرابی را حذف کنی الا واو جمع

که ما قبل آن مضموم است و یاء مؤنث حاضر که ما قبل آن مکسور است بیفکنی

با نون

و امّا نون فاعل الف دارد و ما قبل نون ثقیله در تثنیه و جمع مونث ساکن

خوانند و در جمع مذکر مضموم و در واحد مونث حاضر مکسور و در چهار باقی مفتوح

نون ثقیله مکسور باشد اگر پس الف افتد و گرنه مفتوح مضارع بلام تاکید و

نون ثقیله در معروف یا مجهول لَیَفْعَلَنَّ لَیَفْعَلانِّ لَیَفْعَلُنَّ لَتَفْعَلَنَّ

لَتَفْعَلانِّ لَیَفْعَلْنانِّ لَتَفْعَلَنَّ لَتَفْعَلُنَّ لَتَفْعَلْنانِّ لَأَفْعَلَنَّ لَنَفْعَلَنَّ

نون خفیفه حکم ثقیله دارد الا چرا نکه خود گذشت و جائیکه پس از ثقیله الف است

ودرنایبد مضارع بالام تاکید یا نون خفیفه در معروف یا مجهول لیفعلن لیفعلن

لتفعلن لتفعلن لتفعلن لافعلن لنفعلن همچون لا نهی در تاکید

معنی گرداند و جواب قسم کند نحو لالیفعل الخ و در نهی هم نون ثقیله و خفیفه نیز

داخل شود و در آید لام مکسور که آن را لام الامر خوانند در مضارع عمل لم کند و معنی امر

گرداند و در نماید در صیغه معروف غائب خطاب مثل مضارع معروف باللام الامر

لیفعل لیفعلا لیفعلو لتفعل لتفعلا لیفعلن لافعل لنفعل

لیفعلن

متعی

مضارع مجهول باللام امر لیفعل لیفعلا لیفعلوا لتفعل لتفعلا

لیفعلن لافعل لنفعل در اینجا هم روا است نون تاکید در آری

بدانکه امر الحاضر پنج صیغه است و بنای آن از مضارع مخاطب معروف است تفعل

از وی بیفکنیم پس اگر مابعدش متحرک بود آخرش را ساکن کنیم چون عِدْ از تَعِدُ و

واگر مابعدش ساکن بود بجایش همزه وصل مضموم در آریم اگر در عین کلمه مضموم باشد

وگرنه مکسور و در آخر آن حکم لم جاری کنیم امر شود افعل افعلا افعلوا

يضرب ضربا فهو ضارب ضُرِبَ يُضرَبُ ضرباً فهو مضروب

الامر اضرب والنهي لا تضرب والظرف مضرِب جمعه مضارب

والآلة مِضرب مضربة مضراب جمعها مضارب مضاريب

وافعل التفضيل المذكر اضرب وضربى جمعها اضارب ضرب

باب دوم فعَل يفعُل بفتح العين في الماضي وضم در مضارع نصر ينصر

نصرا ناصر نُصِرَ يُنصَر نصرا منصور الامر انصر الخ باب سوم

29

بدولتر یفعل ویفعل وناقص مفتوح بوجه مرفوع وجزی

منبت مسجد مشرق مغرب معرق ومجزر

مسکن مطلع

بعد ویضع ولیسر الکالک لنف

مغفر بعفر مبعثر والطرف

مبعثر جمع مبعثرات ویجی مصدره فعللة وفعلال وفعللی

انفطارا منفطر انفطر ینفطر انفطر باب چہارم افعوال اخلوط

یخلوط اخلواطا مخلوط اخلوط یخلوط مخلوط اخلوط

باب پنجم افعیعال اخشوشن یخشوشن اخشیشانا مخشوشن

اخشوشن یخشوشن مخشوشن اخشوشن باب ششم افعلال احمر

یحمر احمرارا محمر احمر یحمر محمر احمر احمر باب ہفتم

افعیال ادہام یدہام ادہیماما مدہام ادہوم یدہام مدہام

اما آنکه در ماضی وی همزه وصلت بود پنج باب باب اول
افعال اکرم یکرم اکراما مکرم اکرم یکرم مکرم اکرم
بنا بر یکرم یا اکرم باید همزه را افکنند تا لازم نیاید اجتماع دو همزه در اکرم
باب دوم تفعیل کرم یکرم تکریما مکرم کرم یکرم مکرم کرم
و بجی مصدره تفعلة و فعال و فعّال و فعال و افعال باب سوم تفعل
تقبل یتقبل تقبلا متقبل تقبل یتقبل متقبل

تَفْعِیْلَۃً شَرْیَفَ یُشَرْیِفُ شَرْیَفَۃً مُشَرْیِفٌ باب بیستم فَوْعَلَۃٌ

جَهْوَرَ یُجَهْوِرُ جَهْوَرَۃً مُجَهْوِرٌ باب ہم فَعْلَلَۃٌ فَلْسٰی یُفَلْسِی فَلْسَاۃً

مُفَلْسٍ فَلْسٰی یُفَلْسِی مُفَلْسٌ فَلْسٌ اما ملحق برباعی مزید بها

نوع است ملحق به تسربل و باحرنجم نوع اول ملحقات تسربل است باب اول تفعلل

تَجَلْبَبَ یَتَجَلْبَبُ تَجَلْبُبًا مُتَجَلْبِبٌ باب دوم تَفَیْعُلٌ تَجَیْعَلَ

یَتَجَیْعَلُ تَجَیْعُلًا مُتَجَیْعِلٌ باب سوم تَفَوْعُلٌ تَجَوْرَبَ یَتَجَوْرَبُ

تجوربا متجورب باب چهارم تفعلل تفلسف یتفلسف

تفلسفا متفلسف باب پنجم تفعیل تسریف یتسریف

تسریفا متسریف باب ششم تفوعل تسرول یتسرول

تسرولا متسرول باب هفتم تفعلی تلقبی یتقلبی تقلسی

تقلسیا متقلس تقلسی یتقلسی متقلس تقلسی

را باب تمفعل و تفعلت شاذ اند و غریب و باحر بحم دو باب انشعاب دوم

و اگر دو همزه در دو کلمه جمع است تحقیق هر دو و تخفیف هر دو یا بطریق مفرده

یا دوم بطریق انفراد و یا اولی بطرز مجموعه و یا تخفیف یکی بر وجه مذکور و حذف

یکی و یا قلب دوم بطرزی که اگر متفق اند در حرکت و اولی آخر کلمه بود و قلب

مضموم بعد مکسوره و عکس آن بواو و توسیط الف در مانند آانت و قلب لزوم

دوم بالف با جمع دو ساکن در نحو آلحسن عندک و آلن یمین الله [illegible] ادعو

مثل واو مضموم و مکسور در اول کلمه و مضموم در وسط روا که همزه گردد احد

جایز

و هرجا ساکن لین غیر مدغم بود بعد کسره یا گردد و بعد ضمه واو و فتحه مانند بیض و حیکی

کسره شود و در طوبی کسره غالب آمد و اگر بعد فتحه علامت مضارع و قبل

کسره لفظ بیفتد چون یعد و یضع الخ و نحو یجد تبع مضارعه و جا ییبس

و یابس و فی نحو یوجل یاجل ییجل ییجل و اگر فا افتعل بود و از فعلش افتاده

بیفتد چون عده و لیکن فا افتعال که از همزه نبود تا شود و در تا مدغم بلغت فصیحه

چون اتّقد و اتّسر و اگر دو واو متحرک در اول کلمه هم آیند اولین همزه گردد چون

اواصل

بود اصل و اول حرف او یا متحرکت نه عارض بود فتحه لازم الف کردند شروط چنین

ناقص نباشد و نه در حکم آن و نه فا کلمه و نه قبل مده زایده و الف تثنیه و یاء مشدد

دخول نا کنید و کلمه بر وزن فَعَلان و فَعَلی نه بود و نه بمعنی کلمه که در آن تعلیل

نبود بر دلیل الف بعد از آن ساکن لفظی یا تقدیری بیفتد چون قال و باع

وخاف و دعا دعوا دعوا دعت دعتا دعون بر ولو کیّا و کلمه عین ماضی

مجهول بعد و در معروف تعلیل یا فتحه کسره اند بجای ضمه ما قبل بر پا چون قیل

وحرف اول ها ساکنه و بدل از همزه و الف و مدغم فیه باشد و دوم بهر الحاق نه بود

با تحرک اول است ممتنع در یکو دوّن و بهد ریکرر تنزیل و ننیا عدکه بود متحرک افتد

یا مده و در دو همزه یکی در محل شده به لوضع که واجب است نحو سأل همان مخارج

وصفات حروف بدانکه حلق مخرج هفت حرف است اقصاش مر همزه و ها و الف را

و میانش عین و حا را و ادناش غین و خا را مخرج قاف اقصای زبان است و محاذی

آن حنک اعلی و کاف مقارن آن و جیم و شین و یا وسط زبان و محاذی آن

از حنک

مذ و مذ و بهم جمع نه در مانند علیهم و بهم و اختیار ضمه در واو ضمیر و جمع نحو اخشوا الله

و مصطفو الله و جواز آن نیز در جاییکه بعد ساکن دوم ضمه اصلی است در کلمه لکن

نحو قالت اخرج و قالت اغزی قالت ادعو و ان امرؤ و لکن الحکم

و وجوب فتحه در نون من با لام تعریف و در نحو ردها و ضمه در نحو رده و اختیار فتحه

در لام الله و جواز فتح و ضمه در نحو رد و لم یرد حیث ساکن دوم متحرک شود باتصال ضمیر

فاعل و نون تاکید لفظا که نزدیک ساکن اول اغتفار است با آنکه نحو قولوا للذین

کسره ساختن یعنی الف را مایل بیا یا تشبیه بودن الف قبل کسره نحو

عالم یا بعد کسره بیک حرف یا دو یا سکون اول نحو کتاب و وجدت حول از الف

از واو بود کسره بغیر را اثر نکند یا بعد یا او وصل یا فصل یک حرف نحو سیال

ونیبان ورایت زید ابا سبل زیا یا واو مکتو رسال وکا دیا کسن الف

یا مفتوح در وقفه نحو دحا وجلی یا وفق اماله سابق نحو رایت عماد ابا الله حق

رد واصل نحو والضحی حرف مستعلی بعد الف یا وصل یا فصل تا بدو حرف

مانع اماله نباشد و قبل الف هم نه بسبب خاف و طلاب و صفا چنانکه الله جز

مکسور منفصل الف مثال بی مکسور که منفصل الف نباشد بعد مانع مانع نیست

نحو صارف و روا نیست اماله فتح منصور و قبل های تانیث بار الا مکسور نحو رحمة

و خفقة و من باب الضرر و الیها در و در اسم مبنی و حرف جر منی و لاتی و ازاد جر

بلی و یا و الا و در اماله روا نبود و تثنیه یعنی الحاق الف و نون یا یا و نون بکلمه

تا دلالت کند بر دو شی از یک معنی نحو رجل و رجلان و عین و عینان بس

الف

الف اگر زائد شود اندر و بود دو لو همچو کنالف اصلی یلم بهل واگر نه باگردد

و همزه ممدوده اگر اصلی نیست ثابت ماند و اگر نه واو شود و چو با اگر زائد الف

ثابت نیست والا چو رزنا و جمع که دلالت کند بر زیاده بر دو اند یک معنی دو نوع

است صحیح که بواو و نون است با الف و تا و موضوع است برای قلت و

مکسر و فوق نیست خلیل که دلالت کند بر سه تا ده و وزنش چهار است

افعل جمع فعل که اسم بود نه از حروف و در اسم چهار حرفی که مونث بود مقدر تا

و سوم مثنی مده و در رجل و زین و ضبع و فرط و ضلع و منع و نعمه و لکنه و جز

نیز آید و مثل رغون و اغبن نادر افعال جمع فعل از جوف و فرز و حمل و

فخذ و عجز و عنق و عضد و جمع عنب و ابل از اسما و شریف و میت صفة

و در فرد و در طب و جابل و جبان و جران نیز آید افعلة جمع اسم چار حرفی

که مذکر است و سوم مثنی مده و مانند جیب و در سخذ و فتی و جران نیز آید

فعلة در ولد و شیخ و خلیل و غزال و غلام و کنیز که دلالت کند بر اندازه

دیگر

وبینش وزنش بسیار است فُعْل جمع اَحْمَر و حَمْراء صفت و در فَعْل و فاعِل

و خَیْمه خِیَم و حُوار و حُوارنه و فُلک و اُسد و بُدنه و جز آن نیز آید فُعُل جمع

فَعال و فِعال نه مضاعف و فَعیل و فَعول و در سَقْف و خَشَن و لَقیف و قُراد

و سقفنه و جز آن نیز آید و در ناقص یابد فُعَل جمع نوبه و بُرقه بمعنی رسما

و فُعْلی فُعْل و در رودره یا و جلبه عدو و عجابه و لَفا نیز آید فَعَل و جمع

بُرْزه و فرقه بمعنی سما و در عَدو و تارة و فَلْجه و جز آن نیز آید فَعَلَة جمع

و جوار و هجان و فاعل و فعیل و فیعل و فعیلۃ و فعلی فعالل و فعالل فعالنۃ

و فعالیل و فعالنۃ و فعلی او فعلا صفتہ و در فدح و جفت و سبع و ربع

و حمد و صحۃ و نمرۃ و فضیل و سرحان اسما و حسن و فعلۃ و افعل و

فاعلۃ صفتہ و جز للہ نیز آید فعول جمع اسمی نہ ابوف ولدی و کہ بر فلس

و حمل و فرد و ذکر و بدرہ بود و صفتیکہ بر فاعد و ظریف و در نمر و صلع و

حجر و عناق اسما و کہل صفتہ و جز للہ نیز آید و در فعوح و سود و

١

ثانی و فُعلان جمع فعیل و جمع فاعل و افعل و شجاع صفتها و در بطن و حمل

و ذئب و حاجر و زقاق و جز آن نیز آید فِعلان جمع شجاع و کثیب بر صرد و

نوناج و شهود و صیفی بر فعیل و در ضیف و حرب و صنو و فاعل و فود

و خلال و سواد و طلیم و جز آن نیز آید فعلی جمع فعیل بمعنی مفعول و مریض

و فاعل و فیعل و افعل و فعلان و جز آن نیز آید فعلی در ججل و طربان و

فعلا جمع فاعل و فعیل و جبان و شجاع که صفتها عاقل اند و سمح و

مرد و زن خائف و جز آن نیز آید و فُعَلاء جمع فعیل که صفت کامل باشد و ناقص با

بصحائف و مرد صدیق و بین و جز آن نیز آید فعالی جمع اسمی بر فَعْلاء و فَعْلی و صف

بر فُعلی که مذکر ندارد و فُعلی نه انثی افعل و از فعلان فعلی و مرد و جمع و نیم و

ریم و طاهر و عذرا و مهری و جز آن نیز آید فَعْلی در فعیل بمعنی مفعول و فعال

فعلی و فَعالی جمع فَعْلاة فُعْلی و فِعلی اسما و فَعْلی فَعْلان و مَهْری و سریه

و بِعلاة حَبَنْطی و عَدَوْلی و عَلَنْسُو و قَهْوَباة و درابل و لیبلة و خنزیر

و فعلیم و رفعو مثل جدد بالمعنی او حدیث و عروض شاذ است و تفاعل مثل تنضب

تجربه و تفاعیل مثل تمثال و مفاعل مثل مسجد و محمده و در مطفل نیز آید و مفاعیل

مثل مصباح و در ملعون نیز آید و در موسر و منکر شاذ است و فعالن مثل بعن

و فعالن مثل سلطان و فعالل جمع رباعی مجرد و ملحق بلبل و در خماسی بحذف خامس آید

و فعالیل مثل قرطاس و ملحق بآن فعاللة و افاعلة و مانند آن جمع اسم منسوب

باعجمی و گاه است که جمع بر لفظ واحد نیاید چون نساء و جمع الجمع کنند چون اکالب

و حمائل و نه بنو ثابت است جمع بواو و نون برای لفظیکه مجرد از تا که علم است مذکر عاقل را

نحو زیدون یا صفت است نه افعل فعلاء و نه فعلان فعلی و نه صفت مشترک

و بغیر تا و الف مقصوره و همزه تانیث و در شذوذ و لا یستوون در جمعه

و قُلون و ثُبون و دعلمه بنون در ثبته و اهلون در اهل و مانند آن بخلاف مونث

و جمع با الف و تا برای علم مونث و لفظیکه در وی تای تانیث است هم اسم بود یا صفت

نه فعلاء افعل و نه فعلی فعلان و لفظ مذکر که صفت غیر عاقل بود یا برو لا جمع مکسر

بیاید

باید دانست تا و یا بنشسته ورود مخففی و حکم الف و همزه از مثنی ابدال کنی علی نحو خزنه

بوف فتحه باید و مبدل در اجوف بر فتحه خوانند و مثل کسره فتحه و کسره و میم سکون

بر خوانند و ناقص در لوی و اجوف سکون و فتحه و مثل حجره فتحه و ضمه و میم سکون

بر خوانند و ناقص یای و اجوف سکون و فتحه اما مضعف و مضاعف از سه سکون

نست فقط و فعل کفعلة و در معنی جمع بود لکنه می آید بلحوق تا باخر مغرو مثل چون

کمارة و بحذف تا از آخر نحو تمر و معد و روم و مثل رکب و خدم و طرب و مسجد

درجلية ودهيقة وجاهل وجبيد ونوايم وفضائل وسبوخات وصحابه وجرائد

وتصغيري تعبير لفظنا داللته كننده خفارت يا قلت يا دلوتسين وبراي

تعليم وترحيم نيز بود تصغير معرب بر هيچ وزن مي آيد اي وزن صورتي نه حرف

سه حرفي بر فعيل چون رجيل وطليحة وجبلي ورجيلان ورنيدون وهيدات

وتصغيري ولعيلك وحميته عمير وعبيد اله ملا فرند ورباعي وخماسي

اگر حرف رابع اينها مده نبود بر فعيلل چون مضيرب وجعيفر وسفيرج

دراو

و دارد بود فُعَیْلِیل چون مُضَیْبِرِث در مُضْبَرِث و قُرَیْطِیس وحُدَیْبِر نبیل ونحو سکران و کمال

فُعَیْلال و حمار بر بنای اخفش فُعَیْلال سُفَیْرِجِل بکسر جیم پس بیندازد

و باید ثلاثی جرده رابع یکی الا که مده بود بیفکنند و مده را یا کردانند چون مُطَیْلِق

در منطلق مُلَیْبِسَة و قُلَیْسِیَة در قلنسوة و سُلَیْطِین در سلطان و روا است

مُطَیْلِیق تعویض بالمحذوف و در سکه لا ید جز مده لا حذف کنند مگر مده

مذکور که یا کرد مون مُغَیْفِس در مغتفس و حُرَیْجِم در احرنجام و در رباعی جرده

مذکوره رباعی نماند و مدّه یا نحو چون نعیش و در مشعر مگر در نحو مسکون و

اجمال و جمرا و فرقضا دستگیر ان و اجمال و جمرا و فرقضا گویند

ثابت منصوره جز الطلع بیفتد چون حجبت و حویلی در حجیجی و حولیا و در

حنظی و حنبط آید و در اقلی رجلی و احبل و همزه وصل نماند چون مربینه

و گاه در ملانی هرچه زاید نیفتد بیفکنند چون ضریف در مصرف و مصروف و این

لا التصغیر ترخیم نامند و یا زاید محذوف در ثنای چون منبد و محید و بنیة

ازد

در مفرد و جمع چون بینی و بنیت و تاء مقدره در معنی که تلفظ نشود یا جاند نحو منید

و عنیفه و مبدل منه نزد ال حلت ابدال چنانکه در تکسیر نحو مویرین و موار

ز حیاء و بحید در جید کوید تا ملتبس نه شود با جوار و جوید در جود للف

تانیث ورد نشود که با تصغیر اب و تا الله باکرد در کالواو نحو حمیر و دلی و رسید

وقل رسبو و چون جمع شوند دو یاء در آخر کلمه بعد یاء تصغیر آخر حذف شود مسیا

مانند عطی و معیّه در عطاء و معاونه و احیّ در احوی و همه عجیمه معرف شود

بغیر وزن و نحو بلوچمرو اُجی و نحو بعضے اُجُو و اُجُوی بعضے اُجُوی و اُجُوی

و در جمع تکسیر تصغیر نشود و کالیس مفرد اند اگر مستعمل باشند یا متروک تصغیر

کنند پس جمع صحیح چون جُلَیمون و دُرَیهات و جُبَید برون در غُلمان و دو

رو عُبا دید جمع قلة مفرد پس الحو جُلَیمة و در صَنْع و جُبیر و حسب و اسم عامل

جایز نبود چنانکه در فعل و حرف و الکثر مبنیات اما در بعضے اسماء اشارت

و موصول لغت می آید بزیادت یا قبل آخر و الف در آخر چون ذیّا و ذیّا و ذیّا

ذیّان

ردوف مثل شَنَئِیّ و حَنَفِیّ و سبر در بدر عَدُوِیّ گویند و یاء فُعَیْلَة بجز مضاعف

مثل جُهَنِیّ و اُمَوِیّ کسره میانه سه حرفی فتحه گردد مثل نَمَرِیّ و دُعَرِیّ و در

یاء واکه بماند یاء آخر ثالث که بعد کسره یا یا بود واو شود و بعد فتحه گردد نحو

عَمَوِیّ و حَیَوِیّ و طَوَوِیّ و رابع بعضی با واو شود بعد فتحه کلمه نحو قاضِی

و قاضَوِیّ و حذف بعضی نحو مُشْتَرِیّ و در مُحَیِّ کلمه حذف یا خامس مُحَیِّیّ و مُحَوِیّ

گویند الف ثالث واو شود نحو فَتَوِیّ چنانچه اگر اصلی است یا الحاقی و در رابع

حذف ثالث نحو غنوی و از طوی ولد طاوی و اگر نه بجنبد با واو شود چون

حبلی و حبلوی و حبلاوی و در خامس حذفست با حکمی حذف است فقط نحو حباری

و حمزی و همزه ممدوده اگر اصلی است شود اگر نه بماند مثل قرائی و اگر بدل تانیث

واو شود و جواز نحو حمراوی و اگر نه جواز امثل کسائی و علبائی و یا ور نحو سقایة

و حولایا همزه گردد در رایی و در رابعه بماند با همزه شود یا واو نحو ظبی و ظبیه و حی

و عروة و مانند آن تغییر نباید مگر حذف تا و نحو لبوس ور لغه ما است حلبی

نیه یا بود باواو نشود و در رسم دو حرف رد محذوف واجب است یا ممتنع یا جایز

بود مانند در اخ و است اخوی و سنهی و در شبیبه و سنوی و در عده عدی و در

سه سنهی و ید یدی و دم دمی و دموی و جر جری و حری و فم فمی و فموی و در این

و ابنه ابنی و بنوی و اسم اسمی و سموی و ابنم ابنمی و ابنی و بنوی و نحوا خفیف

دروف رد محذوف که در اصل ساکن است ساکن بود و در اخت و بنت

مانند اخ و ابن و مانند یونس اخنی و بنی و در کلمت که در اصلش کلوی بود

ضوابن ولعن و تا از با و سبین و وار و دبا و صاد چون ابلج و طیبت دو

ثالث ولعث و تا الف تا و همزه نحو مرفث و هرخث و تا ک و ثلث

معت با هاء و از الف در مه و در نه و لام از نون و ضاد در اصیلال و الطجع

و طا و دال از تا نحو حصط و فزد و اجد معود مو و ولیج و جیم از یا در منبدر

در حالت وقف نحو فصج و از مخفف چون صحنج و از سجت و زولا

ابدال صاد از سین که قبل عین و خا و قاف و طا بود نحو اصبغ و صلخ

و تبّش صغر و صراط و ابدال زا از سين و صاد که قبل دال زند و ساکن

نحو يزدُرُ و فزدي و آمده است حذف يکی از دو حرف تضعيف مانند

حَسْتُ و مَسْتُ بفتح و کسر ميم و تا يا طا در استطاع و تستطيع و تاء

اول در تتبّع و تتقي و از يکی نفي الله و استخذ لزوماً و بلعنبر و علما

بلماء در بنی العنبر و علی الماء و من الماء و اکثر تغيرات سماعي حذف

در يد و دم و غد و اسم و اخ و اب و حم و هن و فم و ابن و اخت و بنت

قوی‌ترین دلایل است و اینها بَلْغَنْ فعلن از بلغ و تَرْمُوتْ تفعلوت

است از ترنّم و سَنْبَنْ فَعْلَنْ از سنب با عدم نظیر بر سه و میم ملاحل اصلی

بود از جهت عمر جل با علله نه دن ش در اول و در کلمه متحمل دو اشتقاق است

اگر هر دو جای باشند هر دو وجه است از طی هم فعلی بعد و هم افعل بوجود تغیر از ط

و ارط و اگر نه ترجیح یکی حرف ملک اصل ملاک نزدیک ابوعبید مفعل بود

از الاک بمعنی ارسل و نزد بعضی مفعل از الوکه بمعنی رسالت و نزد ابن کیسان

قال

چون مخالف مشهود بوده همه روا نداشته اند اگر ممکن است نحو اختیاری و

بلا حرفیکه مستلزم خروج نبود میم مدین نه یا سین وطا و قطوطی نه

ملفف بوجود مفعل و فعوعل نه فعیل و فعولی و اگر هر دو موجب

خروج لفظ از جنس حرفیکه بر دنش باشد بعد لفظ دیگر چون ولد کواللل نه

همه جنس اگرچه فوعلل و فعالل هر دو نایاب اند اگر هیچ کدام یافت

خروج نشود و در کلمه دیگر که ادغام بود باشد بهر سه اشتقاق بر سه فعی

تفارند وکتابت اضربن بواو والف واضربن بیا وبل تضربن بواو ونون

وبل تضربن بیا ونون بایدنه نویسند تا موکد بر صورت مخبر موکدن شتو لیکن

خط همزه اول کلمه بالف ایلشدر مگر در لئلا ولئن ویومئذ وحینئذ وهؤلاء و

متوسط ساکن بوفق حرکت ما قبل ومتحرک بوفق حرکت نفس اگر بعد سکون اولشه

وبعد یای مفتوحه بلا بعد الف نویسند واگر بعد حرکت اولشه پس

در موجل بواو ودر فئة بیا ودر یسئلن بر طبق ببین ودر همزه آخر اگر بعد متحرک اولشه

ساکن بود یا متحرک بوقف حرکت ماقبلش نویسند واگر بود ساکن لنه

بیفتد چون خب حسب وضبا وبعد اتصال ضمیر وتا اثبات ونون تاکید

وماننده آن حکم متوسط باید چون جزؤک درواک نه دریابند مقروءة

وبرتبه وهمزه که بعد آن مده بر صورت خطش بود بیفتد پس در مستهزؤن

ومستهزین وجاءت خطاة نویسند بل بیک واو ویا والف بخلاف نحو

رداءی وحیای که مده بر صورت همزه ثبت ودر قرآ او لیقرأ کلن همزه

بلفظ

بنظمند تا التباس بمفرد و جمع مونث نشود الفیکه بدل یا باشد بعد در اسم

اعمال بصورت یا نویسند بعد یا نحو صید یا و بعد یا هم در مانند یحیی و رنی علما

و الف ثالث اگر از یا است بیا نویسند و گرنه بالف و در کلمه هر دو لغا روا دارند

و در حروف جر بلی و الی و علی و حتی بیا نوشته اند و حرف مکرر گردد

آنکه ظاهر است با دو نون مانند ... و جنس روان بعد ادغام یکی نویسند چون فر

و مثل و عنه و عن اللهم لما الذی و التی و الذین و مما و عما و اما و اللهم الا فما بعضی

الف الله و رحمن نه نویسند چنانکه همزه کاسم در بسم الله الرحمن الرحیم و غیره

زین لغت که در میان دو علم است ال که بعد لام جریانا کیبلعقدوده باشند

لبین نمانس بیفتند و در مثل این همزه ضشس مضط چون اللین و اللذین و

بیفکنند همزه وصل را بعد الف استفهام مگر همزه ال که اثبات نیز روا است

نحو الرجل و الف ها در هولاء و هذه و هذان و هولاء و در هانا و هانی و هاذاک

و هاولئک و الف ذلک و اولئک و ثلث و ثلثین و لاکن لکن نیز

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى (برگزیدگان) وبعد فقد سألني من لا يسعني

مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها ومقدمة في

الخط فأجبته سائلا متضرعا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما والله الموفق

واصلها افعال وكذلك الحذف كقولك في فاض فاع الثلاثي يبين فيهما

وينقسم الى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه حرف العلة والصحيح بخلافه فالمعتل

بالفاء مثال وبالعين اجوف وذو الثلاثة وباللام منقوص وذو الاربعة و

بالفاء والعين او بالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء واللام لفيف مفروق

وللاسم الثلاثي المجرد عشرة ابنية والقسمة تقتضي اثني عشر ابنية

سقط فِعُل وفُعِل استثقالا وجعل الدُئِل منقولا والحِبُك ان ثبت على

منها

ثم اصل اللغتين في حرفي الكلمة وهي فلس فرس كتف عضد حبر عنب ابل قفل صرد

وعنق وقد يرد بعضها الى بعض فنحو فخذ مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه فخذ وفخذ وفخذ وكذلك

الفعل كشهد ونحو كتف يجوز فيه كتف وكتف ونحو عضد يجوز فيه عضد ونحو

عنق يجوز فيه عنق وفي نحو ابل وبلز يجوز فيهما ابل وبلز ولا ثالث لهما ونحو قفل

يجوز فيه قفل على راي الحجي عسر ويسر وللرباعي خمسة جعفر وزبرج وبرثن ودرهم

وقمطر وزاد الاخفش نحو جخدب واما نحو جندل وعلبط فمتوالي الحركات حملها

حملها على باب ٩ جنادل وعلابط اربعة سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل

ابنية نسبة ولم يجئ في الخماسي الا عضرفوط وخدرنبل وقرطبوس وقبعثرى وخندريس

على الاكثر ... والابنية قد يكون للحاجة كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل

واسم المفعول وصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان

والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء

والوقف وقد يكون للتوسع كالمقصورة والممدودة وذي الزيادة وقد تكون

للاستثقال كتخفيف الهمزة والاعلال والابدال والادغام والحذف

للماضي للثلاثي المجرد ثلثة ابنية فَعَل فَعِل فَعُل نحو قتله وضربه وقعد وجلس

وشربه وومقه وفرح وولي وكرم للمزيد فيه خمسة وعشرون بناء الملحق نحو

بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى وملحق بتدحرج

نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم وملحق

باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو اخرج وجرّب وقاتل وانطلق

وانطلق واقتدر واستخرج واشهابّ واشهبّ واغدودن واعلوّط

واطمأنّ قيل افعألّ من السكون فالمأنينة شاذ وقيل استفعلّ من بالكو

فالمزيد فيه فعّل لمعان كثيرة وباب المغالبة يبنى على فعلته أفعُله نحو كارمني

فكرمته أكرمه إلا باب وعدت وبعت ورميت فإنه أفعِله بالكسر وعن

الكسائي في نحو شاعرني فشعرته أشعَره بالفتح وقيل بكسره فيه العلل ٢ والدراين

والاحزان واضدادها كغم ومرض وحزن وفرح ويجي الالوان والعيوب

والحلى عليه وقد جاء ادم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم

وفعل لافعال الطبائع ونحوها كحسن وقبح وكبر وصغر فمن ثم كان لازما وشذ

رحبتك الدار ورحبت بك واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان

بنات الواو لا للنقل وكذلك باب بعته واختلف في باب خفته

بِاَن اللّه وافعل للتعدية غالبا نحو اجلسته وللتعريض للعنى والصيرورة

ذا كذا نحو اغذ البعير وللحينونة ومنه احصد الزرع ولوجوده على صفة نحو

احمدته واجلته وللسلب نحو اشكيته وبمعنى فعل نحو قلته واقلته وفعّل

للتكثير غالبا نحو غلقت وقطعت وجولت وطوفت وموت المال

والتعدية نحو فرحته ومنه فسقته وللسلب نحو جلدت البعير وقردته و

بمعنى فعل نحو زلته وزيلته نسبة اصله الى احد الامرين متعلقا

بالاخر للمشاركة صريحا فيجي العكس ضمنا نحو ضاربته وشاركته ومن ثم جاء

غير المتعدي متعديا نحو كارمته وشاعرته والمتعدي الى واحد مغاير للفاعل

متعديا الى اثنين نحو جاذبته الثوب بخلاف شاتمته وبمعنى فعل نحو ضاعفته

وبمعنى فعل نحو سافرت لمشاركة امرين فصاعدا في اصله صريحا

نحو تكسر تقطع   للذم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع لفعل

نحو اسفقته فانسفق وازعجته فانزعج قليلا نحو حصر العلاج وللتناسب نحو

ثم فعل نحو تقدم خطا ؛   للمطاوعة غالبا نحو ضممته فانضم وللاتخاذ نحو

وبمعنى تفاعل نحو استوروا ۔ تخصموا وللتصرف نحو اكتسب ۔

للسؤال غالبا اما صريحا نحو استكتبه وتقديرا نحو استخرجته وللتحول نحو

ازمو

وان تحوا الضم في الاجوف بالواو والمنقوص بها والكسر فيهما باليا

من قال طوحت والطوح وتوهت والطوه وطاح يطيح وتاه يتيه

هذه من التداخل ولم يجوز في المثال ووجد يجد ضعيف ولزموا الضم

في المضاعف المتعدي نحو شده ومده وقد جاء الكسر في شده وعله ونمه

ولزموا الكسر في حبه كبه وهو قليل والفعال على فعل يفعل الا كثير

تمثل الان بنوك بين ذنها   واسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل

تقدمت تقدمت للصفة المشبهة من نحو فرح على فرح غالبا وقد جاء

في بعضها الضم نحو ندس وحدر وعجل وجاءت على سليم ونكس وبرد صفة

وغيور ومن الالوان والعيوب والحلي على افعل ومن نحو كرم على كريم

غالبا وجاءت على خشن وحسن وصعب وصلب وجبان وشجاع

يشبه ووفود وجنب وهي من فعل قليلة وجاءت نحو جزليس وزينب

بيض وهي من الجميع بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان نحو جوعان

وشبعان وعطشان وريان   ربه الثاني المجرد لكثرة نحو فعل و

فسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى ولبان

وسريان وطغران ونزدلان وطلب وحنق وصفر وهدى وغلبة وسرقة

وذهاب وصراف وسوال وزهادة ودراية ودخول وقبول ووجيف

صهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وبغاية وكراهية الا ان الغالب

فعل اللازم نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب وفي الصنائع

ونحوها نحو كتب على كتابة وفي الاضطراب نحو خفق على خفقان وفي الاصوات

نحو صرخ على صراخ وقال الفراء اذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره فاجعله

... على فعل للحجاز وفعول لنجد ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص ونحو طلب

... مختص بفعل للاضطراب الحرج والتقلب وللفعل اللازم نحو فرح

... فرح والمتعدي نحو جهل الى جهل وفي اللون والعيوب نحو سمر وادم

على سمرة وادمة وفعل نحو كرم على كرامة غالبا وعظم وكرم كسرا والمزيد فيه

والرباعي قياسه نحو اكرم على اكرام ونحو كرم على تكريم وتكرمة وجاء كذاب

وكذاب والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية واجازة واستجا[?]

ونحو تضارب على مضاربة وضراب ومراءاة وجاء قتال ونحو تكرم [?]

تكرم وجاء تملق والباقي واضح ونحو الترداد والجوال والجنبى والرميا[?]

والمبالغة ويجي المصدر من الثلاثي المجرد ايضا على مفعل كمقتل ومضرب ومر[?]

فيأتي مطردا واما مكرم ومعون ولا غير هما فنادران جعلهما الفراء جمع[?]

ما تقدم منه ومعونه ومن غيره على زنة المفعول كمخرج ومستخرج وكذلك الباقي

ما جاء على مفعول كالميسور والمعسور والمجلود والمفتون فقليل ونائله

والعافية والعاقبة والباقية والكاذبة زفل ونحو دحرج على دحرجة ودحراج

بالكسر ونحو زلزل على زلزال بالفتح والكسر   من الثلاثي المجرد مما

فعلة على فعلة نحو ضربة وقتلة ورحلة وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة وما

على المصدر المشغل نحو ارانصه فان لم يكن نازد نهاوانه اننانه والصبه

شاذه مما مضارعه مفتوحه العين او مضمومها ومن المعتوسط بل

مفعل نحو مشرب ومغسل ومرمى ومن ملتويا والمثال على مفعل نحو مضرب

وموعد وجاء المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب

والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد والمنخر واما منخر فرع كمنن

والنون الساكنين بهما والف افعال جمعا والمبرد على ابدعت فلذلك في

في غيره الا افعل وفعيل واراد اسوار الحماسي على ضعفه فالاولى حذف الياء س

فيل ما اشبه المزيد وسمع الاخفش معوجل وبيرد ونحو باب فما ب

وميزان وموقظ الى اصله لذهاب الموجب بخلاف قائم وتراث واد

وقالوا عيد لقولهم اعياد فالكاف قد ثبتا نه وقالوا ونحو صوب

ويرب في ضارب وضويريب في ضراب وللاسم على حرفين

ر دم محذوفة منقول في عدة وكل اسما وحيدة ولكبل وفي سنة ودر اسما

شبهه ونبيذ وفي دم دمي وحر وفي جريح وكذلك باب ابن واسم وبنت

وبنت وهنت بخلاف باب ميت وهار وناس واذا ولي ناء التصغير

واو والف منقلبة او زائدة قلبت ياء وكذلك الهمزة المنقلبة

بعدها كوخربته وحبه ودسيل الضحيها في باب كهبيد وجديل فليل فان

رالتقى الجماع ملثما اراث حذفت للاخيرة نسبا على الاوضح

في جملا روارداوة وعجاوبة ومعاوية حطي وادبنة وخوبة وجبذ

فمنهن الروي الحي جبر منصرف وجيسم لصرفه وقال ابو عمرو الحي وعلى فباب

الحسبو والحيو ومزيد للمونث السماعي الثلاثي بغيرتا زنا ككعيبته واذينه

بِ وضُرَيب وعُرَيس شاذ ويخالف الرباعي كعقرب وقد يبدله

وبه شاذ وتحذف ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة ٢

كحُبَيلى وجحيجبى وحوليا وتثبت الممدودة مطلقا وثبوت الثاني

في بعلبك والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء إن لم تكن إياها

نحو مُفَيتيح وكُرَيديس وذو الزيادتين غيرهما من الثلاثي يحذف أقلهما فائدة

نحو مطبلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في منطلق ومتعلم ومضارب

ومقدم فان تُـ ويا محمد المظليب وملبسة وحطوطحطو زوالها

جبرا ننفي الفصلي كمقيعس في مقيعس ونحذف زيادات الايا

كلها مطلقا غير المدة تقعير في مقعر وحريكم في احركام وكوز

عن حذف الزايدة بمدة بعد الكسرة فيما ليت فيه كمعلم في معلم

و... جمع الكسرة لا اسمه الى جمع فله فتصغير نحو غليمة في غلمان اوالى

واحدة فتصغر ثم تجمع جمع السلامة نحو غليمون ودويرات وما جاء

في غير ما ذكرنا كانيسان وعشيشية واغيلمة واصيبية زووقولهم

اصغير منك ودوين هذا وفويق هذا للتقليل بانهما ونحو ما احيسنه شاذ

والمراد المتعجب منه ونحو جميل وكعيت للطائرين وكميت للفرس موضوع

على التصغير وتصغير الترخيم ان يحذف منه كل الزوائد ثم يصغر كحميد

احمد وخولف بالالف رتبه والموصول فالحقت قبل اخرها ياء وزيدت

بعد اخرها الف فقيل ذيا وتيا واللذيا واللتيا واللذيان واللتيان واللذيـ

واللتيات ورفضوا تصغير الضماير نحو اين ومتى ومن وما وحيث ومنذ

وغير وحسبك والاسم العامل عمل الفعل فمن ثم جاز ضويرب زيد

بيه وامنع صوبيرب نيدا   الملحق آخره ياء مشدده تبدل الکلي

نسبة الى المجرد منها وقياسه حذف تاء التانيث مطلقا وزياده الشينه

والتبع العلما قد اعرب بالحركات فلذلك جاء قنسري وقنسريني

ويفتح الثاني من نحو نمر والدئل بخلاف تغلب على الافصح ويحذف الياء

والواو من فعيلة وفعولة بشرط صحة العين ونفي التضعيف كحنفي وشنئي

ومن فعيلة غير مضاعف كجهني بخلاف شديدي وطويلي وسليقي و...

في الأزد وعميري في كلب ث وجذيمي وحذمي في بني جذيمة

وجريمة ث وخريبي ونقصي وقرشي وفقمي في كنانة ومليحي في خزاعة

ث وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث وتقلب الواو

كغنوي وقصوي وأموي وجاز أميي بخلاف غنوي وأموي ث ...

... دري نحوي في تحية تجري مجرى غنوي وأما نحو عدوي في عدو فالاتفاق وقال المبرد

... عدوة مثله وقال سيبويه عدوي وتحذف الياء الثالثة من نحو تحيي

... نبي ومهيمي من مهيم وطائي فالقياس نحو مهيم تصغير مهوم فقيل

مهيمي بالتعويض وتقلب الألف الأخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة واوا

كعصوي ورحوي وملهوي ومرموي وتحذف غيرها كحبلي وجمزي

ومرمي وقبعثري وقد جاء في نحو حبلى حبلوي وحبلاوي بخلاف ...

وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسور ما بعدها ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها

كعموي وشجوي ويحذف الرابعة على الأفصح كقاضي ويحذف ما سواها كمشتري

وباب محي جاء على محوي ومحيي كاموي واميي ونحو طيبة وفيه ورقة

وفروة وشنوءة على القياس عند سيبويه وزنوي وفروي شنئي

ئه ؞ وقال يونس طيوي وخروجي ونصفاني باب غزو وطي وبدوي

ت ونحو باب طي وحي بعد الدولي الى اصلها وبفتح مقول طووي و

حيوي بخلاف دوي وكوي وما اخره باء مشددة بعد ثلث للتأنيث

اصله نحو مرمي قيل مرموي ومرمي ثلث والكائنة زائدة حذفت كگرسي

وحاني في بحاني اسم رجل وما اخره همزة بعد الف الكائنة للتأنيث فلب

وادو وصنعاني وبهراني ودستوائي وجلولي وحروري ث ذو الف

رملية تنسب على الاكثر كفراري والالفا لوجهان كث وي وعلبائي

وباب سقاية سقائي بالهمزة وباب شقاوة شقاوي بالواو وباب

راية ورايه رائي ورايي وراوي وما كان على حرفين الثاني متحرك الاوسط

اصله والمحذوف اللام ولم يعوض همزة وصل او كان المحذوف فاء

نا، وهو معتل اللام وجب رده كابوي واخوي وسنهي في سنة وسنوي

في شفة وقال الاخفش ونسبي على الاصل وان كان اللام صحيحة

والمحذوف غيرها لم يرد وما سواها بما كون فيه اللام كالحرك نحو عدي وعدوي

والبني وبنوي وحري وحرجي وابو الحسن يسكن ما اصله السكون فيقول

عدي وحرجي واخت وبنت كاخ وابن عند سيبويه وخالفه يونس

وقال يونس اخيي وبنيي وحلمي وكلوي وكلتاوي وذلك كتب

الى صدره كبعلي وما نطقي وخمسي في خمسة عشر علما ولا ينسب اليه عددا

والمضاف إن كان الثاني مقصود الاصل كابن الزبير وابي عمرو فيقال زبيري

وعمري وإن كان كعبد مناف وامرئ القيس قيل عبدي وامرئي والجمع

الى الواحد فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض كتابي وصحـ

ومجيء ومسجدي وفرضي والما مساجد علما فمساجدي كالنصاري

فقالبي وما جاء على غيرها وكرفث وهو كثير يجيء فعال في الحروف كتاب و

حواج وثواب وجمال وجاء فاعل ايضا بمعنى ذي كذا كتامر ولابن

ودارع ونابل ومنه عيشة راضية وطاعم وكاس بالجمع الثلاثي الغالب

في نحو فلس على فلس وفلوس وباب ثوب على اثواب وجاء

زناد في جمع باب سبل وربلان وبطنان وغردة وسقف وأكده

ن ز ونحو حمل على احمال وحمول وجاء على قداح وارجل وعلى ضولان و

ذوبان وفرزة ونحو فرد على افراد وفرود وجاء على قرطة وخفاف وفلك

وباب عود على عبدان ونحو جمل على جمال واجمال وباب نخ على نخائد

جاء على ذكور وذمن وجربان وحملان وجبرة وحجلى ونحو قحد على اقحاد

...د فيهما وجاء على نمور ونمر ونحو حجر على احجار فيهما وجاء سباخ ولبس

...بكسر ونحو عنب على اعناب وجاء اضلع وضلوع ونحو ابل على

...ال فيهما ونحو صرد على صردان فيهما وجاء ارطاب ورباع ونحو عنق على اعناق

فيهما والمشهور من افعل في المعتل العين اقوس وانوب واعين وانيب ...

والمشهور من افعال في الياء دون الواو كفعول في الواو دون الياء وفروج

وسوق شاذ نحو قصعة على قصاع وبدرة وبدر ونوبة

لقحة على لقح غالبا وجاء على لقاح والغم ونحو برقة على برق غالبا وجاء

بجوز وبرام ونحو رقبة على رقاب وجاء على اينق ونمر وبدن ونحو معدة

على معد ونحو تخمة على تخم واذا صحيح باب تمرة فعلى تمرات بالفتح وذلك سكنا ن

ضرورة وللفعل اللعين ساكن وهذيل وسويل وباب كسرة على كسرات بالضم

بالضم والكسر والمعتل العين والمعتل اللام بالواو ليسكن ويفتح ونحو حجرة

فان حركت بالضم والفتح وللمعتل للعين واللام بالياء ليسكن ويفتح

وقد يسكن في تميم في حركات وكثرات وللصفات ساكن في الجمع

فبالاسكان وقالوا لجبات وربعات للمح اسمية اصلية

وحكم ونحو رضى وزبل وجرس وحبر كذلك وباب سنة جاء فيه سنون

وفُعلان نحو فنبول وفعلان وسنولب وعضوان ونبات في سه

وجاء آرام كالكم نحو صعب على صعاب غالبا وباب سمح على

وجاء ضيعان وجدران وكهول ورطلة وسنجة ووزرة وسجل

سمحاء ونحو حلف على احلاف كثير واحلف نادر ونحو حر على

ونحو الجبل على اجبال وحسان ونواخوله وذكران ونصف في نحو

يجئ للكثرة على فِعال وجاع وحصص وجياد وجائع وجياع وحدائد

ويجئ ايضا على الفعال وبابه التصحيح وكذلك على افعال في جمع الجميع

جمع السالم السلامة للعقلاء الذكور واما مونثه فبالالف والتاء الا لاسم

نحو عبلات وخدرات والقلاب الا نحو عبلة فانه جاء على عبال

وما نحن وفالو عليه في جمع علو وما زيادته مدة ثالثة . نحو

زمان على ازمنة غالبا وجاء قذل وغزلان وخروف ونحو حمار على ا

ونحو حمر غالبا وجاء صبران وشمائل ونحو غراب على اغربة وجاء و

غربان وزقان وعلمه قليل وزب نادر وجاء في مونث الثلاثة

واذرع واعقب ولكن ذكور رغيف على ارغفة ورغف و

رغفان غالبا وجاء وفصال ورغائل وظلمان قليلا

فُعُل ويُرَ مما جاء مضعّفه على سُرُر ونحو عمود على أعمدة وعُمُد وجاء قُعدان

؛ نَغلة وذئاب نحو جبان على جُبناء وصنيع وجُبّاد ونحو كنّار

على كُبير وبحان ونحو شجاع على شُجعان وشِجعان وشِجعاء ونحو كريم

على كرماء وكرام ونُدر وثنان وخصيان وأشراف وأصدقاء ورشحه

وظروف ونحو صبور على صُبُر غالبا وعلى وُدَداء وأغدرة وفعيل بمعنى مفعول

بانه فعلى نحو جرحى وكسرى وقتلى وجاء اسارى ومستفعلاء وايسه

ولا يجمع جمع التصحيح بيمين فعيل للاصل وكونه محمول على جرحى ولذا حملوا

نحو هلكى وموتى وجربى عليه فهذا اجدر كما حملوا ايامى ويتامى على وجاعى

وحباطى ونحو صبحه على صبايح وصباح وجاء خلفاء وخلفاء جمع خليف لعلى ونحو

هجور على هجاير   الاسم كوثاثر على كواثر وجاء حجرات وصنان

وجبان للمونث نحو كاتبة على كواتب وقد يردوا فاعلة بالف للتانيث

تمييز للمونث بالتاء في جمعه على فواعل فقالوا فواصع ونوافق ودوام وسواب

الصفة نحو جاهل على جهل وجهال غالبا فضمه سعرية على قضاة في المعتل

اللام وعلى نزل ونسوار وسبال نحو تجار وقعود واما نحو فوارس فنادر

المونث نحو نايمة على نوايم ونوم وكذلك نحو ابيض وحيض للمونث

بالالف رابعة نحو زنبى على زنابى ونحو صحرا على صحارى والصفة نحو

عطشى على عطاشى ونحو حرى على حرامى ونحو بطحاء على بطاح ونحو

عذراء على عذارى وفعلى افعل نحو الصغرى الصغر وبالالف خامسة

نحو حبارى على حباريات افعل الاسم كيف تصرف نحو اجدل واصبع

واحوص على اجادل واصابع واحاوص وقولهم حوص لمح للوصفية الشديدة

وفيعل نحو ميت على اموات وجياد وانجاد ونحو نسر الون وحـ

وفعلون ومضروبون ومكرمون ومكرمون ستغنى فيها بالصحيح وجا

عواود ومطاعين ومباين ومنابر ومناسب ومعاطب ومناكب د

مطافل ومنادل والرباعي نحو جعفر وجعفرة على جعافر وثيبسا ونحو درهم اكس

قراطيس وما كان على زنة الملحق او غير ملحق بمدة او بغير مدة يجري مجراه

بوزنه نحو كوكب وجبهة وملة وتنبو ونصب ونخس ونحو دوالح وفرطاط وطباج

ونحو خواتيم وأنبا محتمل في الأعجمي والمنسوب وتكسير الخماسي مستكره

مصغره ويحذف تا مهملة نحو تمر وحنظل والبطيخ مما يميز واحده بالتا ليس

بجمع على الأصح وهو غالب في غير المصنوع ونحو سفين ولبن وتمر اسم جنس

بالقياس وكماة وكم وجبابرة وجباه عكس تمر وتمرة ونحو ركب وحلق

وحامل وسراره وقرية وعجري ونوادر مما ليس كذلك يجمع على الاحد نحو ادا

والاباطيل والاحاديث والاعاريض والاقاطيع والاهال والليال وجمع ولكن عن

غير الواحد منها وقد يجمع الجمع نحو الكالب والايام وحمايل وجمالات

وقطامات وبيوتات وحمرات وجرزات بعض

للوقف مطلقا وفي المدغم قبله ليس في كلمة نحو في خولصه والضالبس

بيس ونحوه الثوب وفي نحو منتم فاف بين مما بني لعدم التركيب وقفا

السلطان
دوسلامه في نحو الحسن حذرك وايمن الله تمسك الالمس وخلفنا

ش وفال الكان بجر ذلك ولو لهما ميزه حذفت نحو خف وقل وبع ونخشين

واخرو اوارمي واخزن وارمين ونخشى القوم وليغزو الجيش وترمي الغرض

ولحركه في نحو خف الله واخشوا الله واخشي الله واخشون واخشين

شح في نحو الله ويجوز الضم اذا كان بعد الثاني ضمة منهما اصل في كلمة نحو

وقالت اخرى بخلاف ان اعربوا وقالت ارموا ولن الحكم

واختاره في نحو اخشوا القوم عكس بواسطعنا ويجوز الضم والفتحة

في نحو اذ ولم يرد بخلاف نحو رد القوم على الاكثر ووجوب الفتح في

نحو ردها والضم في نحو رده على الافصح والكسر لغة وغلط ثعلب في

واثنان وامرأ وامرأة وفي ايمن الله وفي كل مصدر بعد الف فعله الماضي اربعه

فصاعدا كالاقتدار والاستخراج وفي افعال تلك المصادر من ماضي وامر

في صيغة امر الثلاثي وفي لام التعريف وميمه لغة في الابتداء انه همزه وصل

مكسوره الا فيما بعد ساكنه ضمه اصليه فانها تضم نحو اقتل اغزي اغزي بخلاف ارموا

والا في لام التعريف وميمه وايمن فانها تفتح واثباتها وصلا لحن وشذ في

زنبا نهائي نحو باجري للنفاق ونبات للوالهود البيا، وحذفهما في الل

والنقول في فصيح وحذفهما فيهما نحو لم تعز ولعلم نري وضنو فقليل وحذو

في سربه وضربهم فيمن اللحق والبياء في نحونه ونبره وابدال الهمزة حرفا م

حركتها عند قوم نحو هذا الكلو والخبو والبطو والردو ورايت الكلا

والبطا والردا ومررت بالكلي والخبي والبطي والردي ومنهم

مااخره الف مقصورة كالعصا والرحى ما كان بعده فيه

كالكساء والرداء والقباء من المقصور ان لا يكون ماقبل اخره

من الصحيح فتحة ومن الممدود ان لا يكون ماقبله الفا فالمعتل اللام

اسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور كمعطى ومشترى

انظائرها مكرم ومشترك واسماء الزمان والمكان والمصدر مما

فمنه مفعل او مفعل كمخزى وملهى الا نظايره مقتل ومخرج والمصادر

من فعل فهو افعل او فعلان او فعل كالغبى والصدى والطوى الا

نظايرها الحول والعطش والغرق والغرث زوالا سمى نصيره

ثم فعلة فعلة وفعلة كعرى وجرى الا نظايرها قرب وقرب ونحو

الحكام والرجال والاشراء والانبياء ممدود الا نظايرها الاكرم و نظايرها

رفعا هو العين للفاعل وللمبدي زيادة للتعدي الحرفي اللين لرفع الحكم و

ولذلك السبيل خماسي على الأكثر وقال الكوفيون زلزل من زل وصرصر

من صر ودمدم من دم لاتفاق المعنى وكأنهم لولا مع ثلمه أصول فقط

فأفكل أفعل والمخالف مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب والميم كذلك ومطرده

في الجاري على الفعل والتاء زيدت مع ثلاثة فصاعدا الا في رول للربا

للاربا عى الجارى على الفعل ولذلك كان لسوكوفر فيطو وسلحنه

فعله والواو والالف تبدأ مع ثلثه فصاعدا الاقى الاول ولذلك

كان وزنبل المحفل والنون كثرت بعد الالف آخرا ونالذ سكنه

شرنبث وطرند واطردت في المضارع والمطاوع والتاء في

التفعيل ونحوه وفي كور شعوث والسين اطردت في استفعل و

وسنت في استطاع قال سيبويه هو اطاع فمنهم من يسطيع

بالضم وقال الجزري ان فتح الهمزة وحذف التاء استفعلها العرب

بالفتح وحذف سين الكلمة غلط لاستلزامه حذف سين الكلمة

واما اللام فقلبه كثير وتبدل حتى قال بعضهم في قبله قبعام قبه

وفي ينفل مع جو وفي طبل مع طبس للتكثر وفي مجخل كجعفر مع المجح

واما الهاء فكان المبرد لا يعد ولا يلزمه نحو اخشه فانها حرف معنى بالسوية

وباء الجر ولامه وانما يلزمه نحو امهات ونحو امهنى حذف والتباس

فعل بدليل اللاموه واجيب بجواز اصالتها بدليل تامهت فيكون

رمهة فعله كابهة ثم حذفت الهاء راو بها اصلا كدمث ودمثر

نزه ونزنا رلولو ولكل ويلزمه ايضا نحو اهراق اهراقه وابو الحسن تفعل

جرح للطويل من الجرح للمقان السهل وملع للاكول من البلع وخولف

فقال الخليل الحركة لتنه للفتحة مقوله لانها تركل في مشبهها وخولف فان النوادر

الغالب مع تلك الاصول حكم بالزيادة فيها او فيهما كحنطى فان تعين احدهما

رجح بخروجها كميم مريم ومدين وهمزة ايدع وتاء تيحان وما خروب في الضم

وباب زحنبز والفنيد مثله فيهما بخلاف باب سنقم وارقم ونشر علاه الل

واما اما فكان المبرد لبعد ولا يلزمه نحو اخت فانها حرف معنى اس

وباء الجر ولامه وانما يلزمه نحو امهات ونحو امهني حذف والا بس

فعل بدليل الامومة واجب

زمنه فعل تا

نزه ونزنا ولولو اا

... حوبل من الجرح للمكان السهل ومبلع للمأكول من البلع وحوالف

... كوات منسحبة مفتوله [illegible] في منسبها وخوالف فان الفو

... ايام بالزيادة فيها وفيها كخطر فان نوبين ...

بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورميا وتخشين وتابين وغزو ودمي

وبخلاف غزوا ورميا لحصول ورضيان اللبس وفي اخشيا نحوه لانه

من باب لن تخشيا واخشين تشبيه بذلك بخلاف اخشوا اخشوي

وارضى واخشين وانقلب الواو ياء اذا وقعت مكسورا ما قبلها

ورابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها كدعي ورضي والغازي واغزيت وتغزيت

في المعرب نحو نسي وحني بخلاف للغزو وقد يكسر الف الاتباع فيقال

عتي وحني ونحو ثمة ذ وقد جا نحو معدي ومعزي والقياس الواو وتقلبان

الهمزة اذا وقعتا طرفا بعد الف زايدة نحو كسا ورداء بخلاف راي وناي

وبقيدنا والتانيث عرضا نحو شقاوة وسقاية وسلاوة وخطاية

وجباة ثبت ذو تقلب الواو يا في فعلى اسما كتقوى وبقوى بخلاف

الصفة نحو سديا وريا وتقلب الواو يا في فعلى اسما كالدنيا والعليا و

الفتوى وجروى بخلاف الصفة كالعروى ولم يفرق في فعلى من ال

نحو دعوى وشهوى واللغى فعلى من اليا نحو الفتيا والقضيا والتلف

اذا وقعت بعد همزة بعد الف في باب مساجد وليس مفرده كذلك ال

والهمزة يا نحو مطايا وركايا وخطايا على القولين وسلايا جمع للمو

فی نحو ثلاثہ فی طست وحدہ وفی النذر حالت ولیست ضعیف والہاء من

الہمزۃ واللام والباء والفاء فمن الہمزۃ مسموع فی حروف وہن

ہباک وہنک ومن فعالت فی طی وہذا الذی ومن اللام ذ

فی انہ وجہل وفی مستفہما وفی انا ناہ علی رای ومن الباء فی باب

جمہ وقفا واللام من النون والضاد فی اصلال وہو قلیل وفی الطلع

متحرك من مخرج واحد من غير فصل ويكون في المثلين والمتقار

المثلان ويجب عند سكون الاول الا في الهمزتين الا في نحو س

والذين والا في الالف لتعذره والا في نحو قودل لا

وفي نحو نودي وربما على المختار اذا احصت وفي نحو قالوا وهم

في يوم ويجب كذلك كما في كلمة واللحاق والالتباس نحو ورد واللي

حتى فاته بامر والآتي نحو افعل وتنزل وتباعد وسيأتي وتفعل حركته

الكائن قبله كن مجرلين نحو يرد وسكون الوقف كالحركة

ونحو يمكنني وتمكنني ومستكلم وما سلفكم من باب كلمين وممنع

في الهمزة على الاكثر وفي الالف وعند سكون الثاني بغير الوقف

نحو طللت ورسول الحسن وتمم تدخلم نحو ردد ولم يرد وعند الثاني وبرش

اخری نحو فرد ورد وسرر وشذب لکن صحیح فیهما فی کلمتین نحو ذکرهم مالنا

وحمل قول القراء على الاخفاء وجائز فيما سوى ذلك المتقاربان و

بهما متقاربا في المخرج او في صفة تقوم مقامه ومخارج الحروف

ستة عشر تقريبا والا فلكل مخرج فللهمزة والهاء والالف اقصى الحلق

وللعين والحاء وسطه وللغين والخاء ادناه وللقاف اقصى

اقصى اللسان وما فوقه من الحنك والكاف منهما ما بينهما وللجيم

والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك وللضاد

من احدى حافتيه وما يليهما من الاضراس وللام ما دون لحرف اللسان

الى منتهاه وما فوق ذلك وللراء منهما ما يليهما وللنون منهما ما يليهما

وللتاء والدال وللطاء طرف اللسان واصول الثنايا وللصاد

والزاء والسين طرف اللسان و الثاء والظاء والذال واللثه طر

بو
اللسان وطرف الثاء والفاء باطن الشفة السفلى وطرف الث

والباء والميم والواو مابين الشفتين ومخرج المنفرج واضح وال

ثمانية همزه بين بين وهي ثلث والنون الخفيفة نحو عنك وال

ل
الاماله ولام التفخيم والصاد كالزاء والشين كالجيم واما الصا

كالسين والطاء كالتاء والقاف كالباء والضاد الضعيفة والكاف

كالجيم المسجية والجيم كالكاف والجيم كالشين ولا تخفى ومنها المجهورة و

المهموسة ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفتحة

ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة ومنها

حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرف والمكرر والهاوي والمهتوت

الل ن وط

والبا ، والبیم و

ثمانیہ ہمزہ بین بین و

اللامالنہ والام التفخیم والصد

فالمجهوره ما ينحصر جري النفس مع تحركه وهي ما عدا حروف ستشحثك

خصفه والمهموسه بخلافها ومثلها النفس كلك وخالف بعضهم

لضاد والظاء والذال والراء والعين والباء من المهموسه و

والتاء من المجهوره ورأى ان الشديده تأكد الجهر والشديده

يجري صوته عند اسكانه في مخرجه وكجمعها اجدك قطبت وا

والرخوة بخلافها وما بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري ويجمعها لم يروعنا ومثل

بالحج والطش والخل والمطبقة ما ينطبق على مخرجه الحنك وهي الصاد

والضاد والمنفتحة بخلافها والمستعلية ما يرتفع اللسان بها الى الحنك

وهي المطبقة والخاء والغين والقاف والمنخفضة بخلافها وحروف

الذلاقة ما لا ينفك رباعي وخماسي عن شيء منها لسهولتها ويجمعها مر بنفل

والجهر او نحـــوهم وللرابع حروف الصفير في جهرها وللمطبقه في جهرها

من غير اطباق على الافصح وللحرف حلقي ان دخل منه الحاء في

العين والهاء ومن ثم قالوا فيهما ادبحو دا واذبحا ذه فالهاء في الحاء

والعين في الهاء والعين بعلهما حائمن وجاء ممن زحزح عن النار

والعين في الحاء والحاء في العين والقاف في الكاف والكاف في القاف

والجيم في الشين واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها وفي ثلث عشر

وغير المعرفة للام في بل ران وجائز في البواقي والنون الساكنة

تدغم وجوبا في حروف يرملون والافصح الاظهار عنها في الواو والياء

وربما في اللام والراء ويقلب ميما قبل الباء وتخفى في غير

حروف الحلق فيكون لها خمس احوال والمتحركة تدغم جوازا والطاء والدال

الذال والثاء والظاء والتاء يدغم بعضها في بعض وفي الصاد والزاي

السين وللالحاق في نحو قرطب القاف مع ادغام فهو اثنان بناء ز خري

جمع بين ساكنين بخلاف عنه النون والصاد والزاي والسين تدغم

بعضها في بعض والباء في الميم والفاء وقد تدغم تاء افتعل في مثلها

انفعال قبل وقبل وجليها منفعول وقد جاء فرد من اتباعا تدغم

مع بقاء صوت السين نادر   الا على اللي والترجمي قد تقدم حج

بغيره في نحو يتفعل ويتفاعل وفي نحو ست وود وفي طلت يسطاع

بسطع وقالوا بلعنبر وعلماء وملماء في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء

ولا نحو يبيع ومضى يا فتى وعليه جاء تق الله قبا والكتاب للذي

اتلوه بخلاف تخذ يتخذ فانه اصل واستخذ من استتخذ وقيل ابدال من تاء

ابو علي عن مثل بابت ءالبه من ادوت فقال بالنون اللاتي واللاو

على اللفظ واللين على وجهين على انه فعل واجاب في تمام بانو

روابات على ذلك وسال ابو علي ابن خالويه من مثل مسطار من

رراط فطنه مفعال وكر فقال ابو علي مسطار فاجاب على اصلو

ـه على القول الاكثر مسطار وسال ابن جني ابن خالويه عن مثل

مثل كوكب من وابت مخففا مجموعا جمع السلامة منسوبا الى المتكلم فجر

ايضا فقال ربّن جني لوي ومثل عنكبوت من لعث بيعوث ومثل

اطمان ابنعم مصحا ومثل احدودي من قلبا قوول وقال ابو س

افوبال لبوارات ومثل احدودن افوول وابوبع مظهر لو مثل

مضروب من الفوتة متقوي ومثل عصفور فوي ومن اللهو فرمكا

ومثل عضد من قصب فص ومثل قد حملة فضة كعبه في التصغير و

مثل قد عبلة فصوبه ومثل حمصه فصوبه ثم تغالت كهومه وما مثل

ملكوت فصوب ومثل جمجرش فضى ومن حيث جبو ومثل

حليلات فضبضاء ومثل دحرجت من فرز قريب ومثل سطر

خزائي يهو ومثل اطمانيت اقرابات ومضارعه بغرثي مثل لجم

دف
تصوير اللفظ بحروف هجاية الا اسما الحر... يعرضع

اذا قصد المسمى نحو قولك اكتب جيم عين فا را فانك تكتب

هذه الصورة جعفر لانها مسماة خطا ولفظا ولذلك قال الخليل لما

سالهم كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم

ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب جه لانه المسمى بها فان سمى بها

مسمى حركة كغيرها وفي المصحف على اصلها على الوجهين نحو

وحكم الفصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء

بها والوقف عليها فمن ثم كتبت نحو ره زيدا وقه زيدا بالهاء

مثل مه انت ومجي مه جئت بالهاء ايضا بخلاف الجار نحو حتام

والام وعلام لشدة الاتصال بالحروف ومن ثم كتبت معها بالالف

بحرف حركته مثل يسل ويلوم وليسلم ومنهم من يحذفها للفائدة

بالنقل والحذف والادغام ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والاكثر على به

المفتوحة بعد الالف نحو سال ومنهم من يحذفها في الجميع واما متحرك فيه

متحرك فيه كسب على نحو مالسهل فلذلك كتبت نحو موجل بالواو ونحو فيه

بالياء وكتب ونحو سال ويوم وسن ومن مضر يكتب ورود بحرف

ولم يصلوا أمثالي لما يلزم من تغيير الياء ووصلوا أن الناصب للفعل مع

بخلاف أن المخففة نحو علمت أن لا تقوم ووصلوا أن

وما نحو ألا تفعلوه وإلا تخافن وحذفت النون في الجميع ووصلوا

وحذف في مذهب الناس فمن ثم كتبت الهمزة ياء وكتبوا نحو الرجل

منفصلا لأن الهمزة كالعدم أو اختصارا لكثرة

و اللهم والرجل لكونهما كالمثنين به ولكثرته للبس بخلاف الذي والتي

اللذين لكونهما لا ينفصل ونحو اللذين في النصب بالبين للفرق

حمل اللتين عليه وكذلك اللاؤن واللوانه ونحوهم و [illegible] اماو لا

سس لعكس ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته كما ف

بسم الله وباسم ربك ونحوه وكذلك الالف من بسم الله الرحمن وتنشلوا

الالف الا شخبي ونقصوا الالف ها مع الاشارة نحو هذا وهذه

هذان وهؤلاء بخلاف ها وها في الصفات حارث الكاف نحو الف

وهذاك وهذالك للاتصال الكاف ونقصوا الالف من ذلك

اولئك ومن الثلث والثلثين ولكن ولكن ونقصوا اكثر الواو من داود

الالف من ابراهيم واسمعيل واسحاق وبعضهم الالف من عثمان وسليمن

ومعونه واما البدل فانه يكتبوا كل الف رابعة فصاعدا في الاسم والفعل ياء

الا فيما قبلها ياء الا في يحيى وعليا واما الالف الثالثة فان كانت عن ياء كتبت

ياء والا فالالف ومنهم من يكتب ذلك كله بالالف وهو على تقدير كتبه بالياء

فان كان منونا فالمختار انه كذلك وهو قياس المبرد وقياس المازني بالالف

وقياس سيبويه المنصوب بالالف وما سواه بالياء ويعرف الواو من الياء

نقوشهم لذلک وکلها یکتب علی الوجهین للاحتمال ولما الحروف وقلم

یکتب منها بالتبادر خیر بلی والی وعلی وحتی تمام النسخه شد فیه فی العلم العرف

بتاریخ بیست و دوم شهر ربیع الثانی سنه ۱۲۸۳ھ مطابق ماه کاتک سنه [illegible] بلده عظیم آباد

بمحله بهیکنا پهاڑی متصل محلات شهر به مکان الله ہو کا [illegible] متوفی اردو [illegible]

تا فرجام فقیر حقیر جمعت علی و مالکه تحریر یافت ۵ ۵ ۵

ايضا والمراد بالمفردات ههنا ما هو بمعنى الا خبر فيندرج فيه التعليقات بجميعها

والموقوفات ايضا لانها مركبات تقييدية والدليل على ذلك انه وقع الاسم

في مقابلة القضايا حيث قال المقالة الثانية في القضايا واحكامها اي بقية

فوائد بقية المركبات التامة على ما ذكرنا فلا يستقيم الا ان يحمل

ايضا قوله الا ما يجب التنبيه عليه في التعليق اقول قيل عليه ان ما يجب التنبيه عليه في المنطق

يكون جزءا منه الا ما هو خارج عنه لا يتعلم فيه قطعا فيلزم ان يكون المقدمة

جزء المنطق وهو باطل لاتفاقهم على ان المقدمة الشروع في العلم خارجة عنه

ايضا اذا كانت المقدمة جزءا منه كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا

معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من اجزائه والمفروض ان الشروع في

المنطق موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع

في المقدمة قطعا فنقول الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع

في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة

موقوفا على الشروع في المقدمة وذلك محال والجواب ان في الكلام مضافا

محذوفا اي ما يجب التنبيه عليه في كتب المنطق فلا يلزم ان يكون المقدمة جزءا

من كتب المنطق لا جزءا منه فاندفع المحذوران معا والدليل على تقديره

لان المقصود بيان انحصار هذه الرسالة في الاشياء الخمسة لبيان انحصار
العلم الحاصل للطالب ان هذه الرسالة كتاب في هذا الفن وكل كتاب في هذا الفن
يليق به ان يترتب على هذه الاشياء الخمسة فهذه الرسالة يليق بها ان يترتب
عليها اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فلانه يجب ان يعلم في كتب هذا الفن الخ
قوله ومن حيث المادة فهو مقاصده اقول اورد عليه ان مقاصده لما ذكرت
ادلة مشتملة على المادة واجزاء العلوم مما ذكرته في حصر يدل
على اشتمالها على المادة فقط واجيب ان المقصود من مقاصده هو المادة
وحدها واما اجزاء العلوم فانما ذكرت فيها تبعا اذ لا مدخل لها في الاستدلال
الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن حصر قوله فالمراد بالمقدمة منها
اقول انما قال منها لان المقدمة في مبحث القياس قد يطلق على قضية
جعلت جزء قياس او حجة وقد يطلق ويراد بها ما يتوقف عليه صحة الدليل
فيتناول مقدمات الادلة وشرائطها كايجاب الصغرى وفعليتها وكلية
الكبرى في الشكل الاول مثلا قوله فلا يتم التقريب الا وهو سوق الدليل
على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى قوله
مدرسة العلم في مفتتح الكلام اقول اراد به رسم المنطق حيث قال ورسموه

ورسموه والمراد بمفتتح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود وحينئذ
اعني وكأنه قال إذ المقصود بيان سبب إيراد رسم المنطق في أثناء المقدمة
وأجاب عن هذا النظر بعضهم بأن المراد هو التصور بوجه ما وهو التعريف بالمثال لما
وجب التصور بوجه ما ولا يمكن تحصيله إلا في ضمن التصور بوجه خصوص اختار المصنف
التصور برسمه لا يستلزمه لما هو الواجب أعني التصور بوجه ما لأن التصور بوجه
كون غيره مستلزما لذلك أيضا لا يوجب لا يقدح في اختياره لكن يتجه أنه لا بد أن
كل واحد منهما موصل إلى مطلوبه فإنه اختار أحدهما بعينه وللفاضل المحشي
أيضا وكان في عبارة الشارح إشارة إلى ذلك حيث قال فالأولى ولم
يقل فالصواب نعم فالأولى أن يقال لا بد أولا من الوجه الذي يدل على
وجوب التصور بوجه من الوجوه وامتناع الشروع فيه مطلقا بدونه و
هذا الوجه يدل على أنه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم برسمه
ولا يدل على أن لولاه لامتنع الشروع مطلقا فتأمل [illegible] توقف على جميع
مسائله إجمالا [illegible] المراد به أن من تصور النحو مثلا بأنه علم بأصول
يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الإعراب والبناء اشتمل
عنده مقدمة كلية هي أن كل مسألة من مسائل النحو لها مدخل في تلك

الموقف فإذا أورد عليه مسألة معينة منها تمكن بذلك من أن يعلم أنها من النحو
بأن يقول هذه مسألة لها مدخل في موقف إعراب الكلام وبنائه وكل مسألة كذا
فهي من النحو فهذه المسألة منه وكذلك إذا تصور علم الميزان بأنه آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي أن
كل مسألة منه لها مدخل في تلك العصمة وتمكن بذلك من أن يعلم مسائله ويميزها
عن غيرها تمكنا تاما وبالجملة إذا تصور العلم برسمه فقد عرف خاصة وعلم بذلك
أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يقتدر إذا أورد عليه
مسألة منه أن يعلم أنها منه قدرة تامة وكأنه قد علم ذلك ولم يرد به أنه
بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بتميز مسائله عن غيرها حتى يرد
عليه أنها منه … لكان طلبه عبثا … يعني بل الشروع في العلم على بصيرة
فلا بد أن يعلم أولا أن لذلك العلم فائدة ما وإلا لامتنع الشروع فيه
كما بين ذلك في موضعه ولا بد أن تكون الفائدة معتدا بها بالنظر إلى
المشقة التي تكون للمشتغلين في تحصيل ذلك العلم وإلا لكان
شروعه فيه وطلبه مما يعد عبثا عرفا وبذلك يفتر جده فيه غالبا ولا بد
أن يكون تلك الفائدة هي الفائدة المترتبة على ذلك العلم فلو لم يعلم أنها

أنه علم … ليس كل من تصور
المنطق … صدر العلم العمل
بكل مسألة بل كل مسألة ترد عليه
علم أنه منه

لئلا ربما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم المناسبة بينهما فيصير سعيه
في تحصيله عبثاً في نظره واما اذا علم الفائدة المعتد بها المترتبة عليه فانه يكمل جده
فيه ويبالغ في تحصيله كما هو حقه ويزداد ذلك الاعتقاد بعد الشروع لو شاهد
مناسبة مباحثه لتلك الفائدة قوله فان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
قوله وذلك لان المقصود من العلوم بيان احوال الاشياء ومعرفة احكامها
فاذا كانت طائفة من الاحوال والاحكام متعلقة بشيء واحد او باشياء متناسبة
وطائفة اخرى منها متعلقة بشيء آخر او باشياء متناسبة اخرى كانت
كل واحد منهما علماً برأسه ممتازاً عن صاحبه ولو كانتا متعلقتين بشيء واحد
من جهة واحدة او باشياء متناسبة من جهة واحدة لكانتا علماً واحداً فلم يحسن
عد كل واحد منهما علماً على حدة واعلم ان الواجب على من يشرع في العلم
ان يتصوره بوجه ما والا امتنع الشروع فيه واما تصوره برسمه فانما يجب
ليكون شروعه على بصيرة في طلبه وان يعتقد ان لذلك العلم فائدة ما يترتب
عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازماً او لا مطابقاً للواقع او لا
واما الاعتقاد بما هو فائدته وغرضه في الواقع فانما يجب ذلك ليطمئن
شروعه وسعيه مما يعد عبثاً على ما مر وليزداد سعيه في تحصيله اذا كان

تلك الفايدة المهمة له واما معرفته بان موضوع العلم اي شيء هو فليست
بواجبة للشروع بل هي زيادة للبصيرة في الشروع فهو لم يتميز العلم
المطلوب عنده ولم يكن البصيرة في طلبه اراد به انه لم يتميز زيادة تميز ولم
يكن زيادة بصيرة الا ان التميز والبصيرة قد حصلا بتصوره برسمه فقد كفى بما
تقرر ان المقدمة المذكورة بينها لمته شيئا احدها تصور العلم بوجه ما او برسمه
وثانيها التصديق بفايدته وثالثها التصديق بموضوعه والاولى ان يجعل
مباحث الالفاظ ايضا من المقدمة لتوقف استفادة العلم وافادته على معرفة
احوال الالفاظ الا ان المصنف اوردها في صدر المقالة الاولى وقد يجعل من
المقدمة ايضا بيان مرتبة العلم فيما بين العلوم وبيان شرفه وبيان واضعه
ووجه تسميته والاشارة الى مسايله اجمالا فبهذه تصير الامور منها ثمانية
متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لزيادة تميزه عند الطالب ولزيادة بصيرته
في طلبه وواحد منها متعلقة بطريق الاستفادة والافادة اعني مباحث
الالفاظ والاحسن في التعليم ان يذكر كلها اولا وقد يكتفى ببعضها للعجز
في شيء من تلك الامور ثم ما لا بد منه التصور بوجه ما والتصديق بفايدتهما
كما بيناه ولذلك قال بعضهم الاولى ان يفسر المقدمة بما يتبين في تحصيل

تحصيل العلم إلا بما يتوقف عليه ولما كان بيان الحاجة إليه مشتملاً على معرفة رسمه
قوله وذلك لأن بيان الحاجة إليه هو أن يبين أن الناس في أي شيء هو محتاج إليه
فذلك الشيء يكون غايته وغرضه وتحصيل ذلك موقوف على العلم بغايته وغرضه وهي
تصوره برسمه فلما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة إليه لجواز أن
يكون رسم الشيء آخر دون غايته فصار بيان الحاجة أصلاً متضمناً البيان لما
رسمها فلذلك أورده المصنف في بحث واحد وأفرزه عن بيان الحاجة فشرع في
تقسيم العلم إلى قسمين أعني التصور والتصديق لتوقفه عليه فإن قلت لا حاجة
فيه إلى هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى الضروري والنظري إلى
آخر المقدمات قلت المقصود بيان الاحتياج إلى علم المنطق تقسيم أعني الموصل
إلى التصور والموصل إلى التصديق فلو لم ينقسم العلم أولاً إلى التصور والتصديق
ولم يبين أن كل منهما ضرورياً ونظرياً يمكن تكسبه من الضروري لجاز أن يكون
التصورات بأسرها ضرورية فلا حاجة أولاً إلى الموصل إلى التصور ولجاز أن
يكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة أولاً إلى الموصل إلى التصديقات
فلا يثبت الاحتياج إلى جزئي المنطق معاً وقد عرفت أن المقصود ذلك
قوله فالعلم إما تصور فقط أي هذا التصور قد يكون تصوراً واحداً لتصور

وتنبيه على ان تفسير العلم بذلك مشهور فتفسير مطلق التصور به لسهولته

مراده كما صرح بذلك في قوله تنبيها على ان لفظ التصور كما يطلق له قال

قلت تقسيم العلم الى التصور فقط والتصور مع حكم يدل على ان معنى التصور

امر مشترك بين هذين القسمين يقيد تارة باقتران الحكم وتارة بعدمه

فقد علم بذلك ان التصور كما يطلق على المقابل للتصديق كذلك يطلق على

المقابل التصديق كذلك يطلق على مرادف العلم ويعم التصديق فلا حسن في ذلك

الى ان يعرف مطلق التصور دون التصور فقط لان اطلاق التصور على المقابل للتصديق للتقسيم

فذلك معلوم من التعارف المشهور والمدخل فيه للتعريف وهو ظاهر واما

او لم يعلم منه الاطلاق على المعنى المشترك دون الاطلاق على خصوص القسم الاول

قلت الحال على ما ذكرت لكن في التعريف زيادة تنبيه على ما يدل عليه التقسيم ضمنا

فيغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن قريب . سنادا الى ...

يعم الحكم الحملي والانفصالي والاتصالي ايجابا او سلبا . ثم مفهوم الشارح

... ما ذكره ادراك مفهوم الكاتب مثلا ادراك الشك ان لا يتصف بالفعل

ثم ليس المراد الواجب هو ادراك ... فان الاولى بل بالخط الذات اولا ثم مفهوم الوصف

. وبالجملة ... ثبوت الكتابة الى الانسان فلا بد ان يتأخر عنه ادراكهما ...

تصور . يعني ادراک ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تصورا بمرتبة بنا

للعلم بادراک وقوع النسبة او لا وقوعها ان يدرک معنى وقوع او لا وقوعها

مضافا الى النسبة فان ادراک هما هذا يعني ليس حکما بل هو ادراک مرکب

تصديقي من قبيل الاضافة بل يعني بادراک الوقوع ان يدرک ان النسبة

واقعة ويسمى هذا الادراک حکما ايجابيا وبادراک عدم الوقوع ان

يدرک ان النسبة ليست بواقعة ويسمى هذا الادراک حکما سلبيا

ولا شک ان ادراک وقوع النسبة او لا وقوعها بکلا معنييه مغاير لادراک

النسبة الحکمية لان الثاني مغاير لادراکها من ادراک طرفيها [illegible] . وربما يحصل

ادراک النسبة الحکمية بدون الحکم [illegible] للخفاء في تمايز ادراک الملزوم

وادراک مفهوم المکاتب وادراک النسبة الحکمية بينهما وانما

الاشتباه بين ادراک النسبة الحکمية وبين ادراک الذي سميناه حکما

فلذلک اشار الى تمايزهما فقال وربما يحصل ادراک النسبة الحکمية

بدون الحکم فان الشاک في النسبة الحکمية متردد بين وقوعها ولا وقوعها

فقد حصل له ادراک النسبة الحکمية قطعا ولم يحصل له الادراک المسمى

بالحکم فهما متغايران ضرورة وکذلک من توهم وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها ظن

بعينها

وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجويز جانب السلب

تجويزا مرجوحا ولم يحصل له الحكم السلبي فادراك النسبة الحكمية مغاير

للحكم السلبي واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك

النسبة الحكمية وتجويز جانب الايجاب تجويزا مرجوحا ولم يحصل له حكم

ايجابي فادراك النسبة مغاير للحكم الايجابي ايضا [illegible] وعند متأخري

المنطقيين [illegible] قد توهموا ان الحكم فعل من افعال النفس الصادرة

عنها بناء على ان الالفاظ التي يعبر بها عن الحكم يدل على ذلك كالاسناد

والايقاع والانتزاع والايجاب والسلب وغيرها وهي افعال [illegible] ذلك

للعقل الناظر اذا رجعنا الى وجداننا علمنا انا بعد ادراك النسبة الحكمية

الحملية والاتصالية والانفصالية لم يحصل لنا سوى ادراك ان تلك

النسبة واقعة اي مطابقة لما في نفس الامر او ادراك ان تلك

النسبة ليست بواقعة اي غير مطابقة لما في نفس الامر [illegible] لكن

الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا وذلك لان الفعل

هو التأثير وايجاد الاثر والانفعال هو التأثر وقبول الاثر فلا يصدق

احدهما على ما يصدق عليه الآخر بالضرورة ولما كان الادراك انفعالا فاما

[illegible]

المذهب قلت العلم اي الادراك مطلقا اما ان يكون ادراكا بان
النسبة واقعة او ليست بواقعة واما ان يكون ادراكا لغير ذلك
فالاول يسمى تصديقا والثاني تصورا ولذا اوردت تقسيمه على مذهب الامام
قلت العلم اما ان يكون ادراكا للامور الاربعة اي المحكوم عليه والمحكوم به
والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة او غير واقعة واما
ان يكون ادراكا لما هو غير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق
والثاني هو التصور واما التقسيم المتن فلا يصح على مذهب الحكماء قطعا
لان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي هو حكم ولا على مذهب الامام ايضا
وبيان ذلك لان حاصل ما ذكره المتن لان احد قسمي العلم هو ادراك غير مقارن للحكم
والقسم الثاني هو ادراك مجامع للحكم ويرد عليه لان تصور المحكوم عليه وحده
ادراك مجامع للحكم فيلزم ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصور
المحكوم عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور المحكوم به وحده تصديقا اخر ويكون
تصور النسبة المقارن للحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات
المقارنة للحكم تصديقا رابعا والحاصل يكون كل واحد من هذه التصورات التصديق
آخر فيلزم تعدد التصديقات في مثل قولك الفلك كاتب على مقتضى تقسيمه

الى نسبة ويكون الحكم في كل واحد منها خارجا عن التصديق كما عرفت فلا يكون منطبقا

على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون

مستفادا من تعقل النسبة ويكون بايجابه ويقتضيه اجتنب الحكم مستفادا من

بحثه ومنهم من قال معنى هذا التقسيم ان الادراك ان لم يكن مقرونا

بالحكم فهو التصور الساذج وان كان مقرونا به فهو التصديق وح لا يلزم

ان يكون تصور المحكوم عليه وحده او تصور المحكوم به وحده ولا مجموعهما

معا ولا احدهما مع النسبة الحكمية تصديقا لكن يلزم ان يكون مجموع التصورات

الثلث تصديقا لانه ادراك مقرون بالحكم بل يلزم ان يكون ادراك النسبة

وحده تصديقا لان الحكم عارض حقيقة ويلزم ايضا ان يكون الحكم خارجا

عن التصديق عارضا له قلت قد صرح الشيخ بان المجموع المركب من الادراك

والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام بعينه قلت ذلك لا يجديه نفعا لان

القسم الثاني حاصل هذا التقسيم هو الادراك مع الحكم لا المجموع المركب

منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثاني فالا يحمل على ما عرفت من عدم

انطباقه على شيء من المذهبين وفساده في نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب

منهما كما صرح به لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من احد قسميه وامر مغاير

تصديقا

ما هو مذهب الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلث والحكم فلا

يظهر لان التصديق بهذا المعنى قسم من التصور لذا لا يلزم ان يكون المجموع

المركب من شيء وشيء اخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء اعني يكون قسما منه

ومندرجا تحته الا ترى ان مجموع الجدار والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا

بل تحتاج الى ان تمسك بما ذكره في التصديق مع الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع

المركب قسيم للتصور كما انه بمعنى الحكم قسيم له ايضا وقد جعلت في التقسيم قسما من العلم

الذي هو نفس التصور فيكون قسيم الشيء قسما منه وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم

العلم الى مطلق التصور والتصديق واما من قسم العلم الى التصور والتصديق ولم

يرد بالتصور معنى عاما شاملا للتصديق وغيره بل اراد بالتصديق ادراك ان

النسبة واقعة او ليست بواقعة كما هو مذهب الحكماء واراد بالتصور

ادراك ما عدا ذلك فالتقسيم اعم منهما ولا شك ان هذين القسمين متقابلان

ليس احدهما شاملا للاخر اصلا اعني لا يلزم ان يكون قسم الشيء قسيما له

واما التصور بمعنى الادراك مطلقا اعني ما هو مرادف للعلم فهو معنى اخر

ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظي على هذا المعنى اعني الادراك

مطلقا وعلى المعنى الاول اعني الادراك المغاير للادراك المسمى بالحكم

وقسيم الشيء [illegible] منه

صفة جزء منه الا ترى ان قطع بحسب اجزاء السرير وليس كون
تلك القطع جزء جزء منه وكذا الحال فى الشرط فان الموصوف بكونه
شرطا لشيء لا يجب ان يكون صفة شرطا فاذا قلت الالف ان
كانت جزء هذا التصديق او شرط هو تصور الالف و هذا التصور فى نفسه
موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يعرض له بل انما عرض لمجموع الالف وثابت
الثلث لكن هذه الصفة خارجة عن ما هية التصديق وموصوفها هو
ذات ذلك التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم
بل من الحكم والموصوف بنقيضه ولا استحالة فى ذلك فان كل واحد من
اجزاء البيت موصوف بنقيض الاخر وكذا موصوفها شرط لحصول الحكم
دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بنقيضه بل بالموصوف بنقيضه
فلا استحالة فى ذلك ايضا فان شرط الصلوة كالطهارة مثلا موصوف
بانه ليس بصلوة هذا هو التحقيق الذي افاده الشارح قدس سره
فى شرح المطالع وانما بنى الكلام ههنا على ما هو ظاهر الحال فى
من ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسم تقريبا الى فهم المبتدي فمن
شنع عليه فى امثال هذه المواضع فذلك من فرط جهله بعلمه حاله او عمله

وهو من الجملة اعتقاد ربوبيته ... مقابله قوله اما البديهي فهو الذي

لم يتوقف له أقول البديهي بهذا المعنى مرادف للضروري ويقابله المقابل للنظري

وقد يطلق البديهي على المقدمات الاولية فيكون كتصور الحرارة والبرودة

... مثل كل واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق بينهما

على ان التصور منقسم الى البديهي والنظري وان التصديق ايضا

منقسم اليهما وسياتي تحقيق ذلك بالدليل والاشكال في تعريف البديهي

والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر والنظري

منه ما يتوقف عليه واما التصديق ففي تعريف قسميه اشكال وذلك ان الحكم

قد يكون غير محتاج الى النظر ويكون تصور المحكوم عليه او المحكوم به محتاجا اليه

ومثل هذا التصديق يسمى بديهيا كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لامكانه

مع انه يصدق عليه انه يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظري ويخرج

عن تعريف البديهي فيبطل التعريفان طردا وعكسا والجواب ان التصديق

عبارة عن الحكم فاذا كان مفتقرا في ذاته الى النظر كان نظريا داخلا

في تعريفه لانه متوقف في ذاته على نظر وكسب واذا كان مستغنيا في

ذاته عن النظر كان بديهيا داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على النظر

وهذا هو المراد مما ذكر في قوله وأما توقفه على النظر في أطراف ذلك بالتوسط
وإذا جعل التصديق عبارة عن المجموع كما هو مذهب الإمام فقد قوي ذلك
الاشكال فنقول ليس كل واحد [illegible] يريد أنه ليس كل واحد من
التصورات بديهيا ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم أن بعضها ضروري
وبعضها نظري وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديهيا ولا كل
واحد منها نظريا حتى يلزم أن بعضها نظري وبعضها بديهي لكنه جمع بين
التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك
في الدليل المراد مما ذكرناه فكأنه قال ليس جميع التصورات بديهيا وإلا
لما احتجنا في تحصيل شيء من التصورات إلى نظر وهو باطل قطعا وكذلك ليس
جميع التصديقات بديهيا وإلا لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات
إلى نظر وهو باطل قطعا قوله وفيه نظر أقول هذا النظر وارد على
ظاهر هذه العبارة والفاضل الشارح قد فسرها في شرح الكشف بعدم
الاحتياج إلى النظر قال بعض الفضلاء في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء
من الأشياء المجهولة محتاجا إلى النظر فكان ما لا يحتاج إلى النظر
معلوما لنا فتأمل قوله ولا نظريا أقول عطف على قوله بديهيا وفيه [illegible]

بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل له جميع المطلوب ما يتوقف عليه من

العلوم والادراكات وذلك زمان متناه يمتنع ان يحصل فيه امور

غير متناهية وفائدة ظاهر لان حصول المط بطريق التسلسل يستلزم

ان يكون تلك الامور حاصلة في نفس ولو كانت متعاقبة في ازمنة

غير متناهية واما اذا توجه الى تحصيل المط بالنظر فلا بد له من ملاحظة

ما هو مباد قريبة له ليتمكن من النظر واما ملاحظة المبادي البعيدة فلا نعم

يجب ان يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادي والاشكال التي وقعت

فيها التصور حصول المبادي القريبة له بدوا والا لما انفك لبس جميع

التصورات والتصديقات نظريا لان بعض التصورات كتصور الحرارة

والبرودة وامثالهما وبعض التصديقات كالتصديق بان النفي والاثبات

لا يجتمعان ولا يرتفعان وبان الكل اعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لنا بلا

نظر وكسب قوله لا ان يكون جميع التصورات والتصديقات ش

اقول يعني ان التصورات اما ان يكون كلها بديهيا او كلها نظريا

او يكون بعضها بديهيا وبعضها نظريا وقد بطل القسمان الاولان

فتعين القسم الثالث وكذلك حال التصديقات لا يكون كلها

قوله الثاني حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم قول اعلم ان اسماء العلوم
المخصوصة كالمنطق والنحو والفقه وغيرها يطلق تارة على المعلومات المخصوصة
فيقال مثلا فلان يعلم النحو اي يعلم تلك المعلومات المعينة واخرى على
العلم بالمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فعلى الاول حقيقة كل علم مسائله
كما ذكره اولا وعلى الثاني حقيقته التصديقات بمسائله كما صرح به ثانيا
اعترض عليه بان اجزاء العلم كما سنذكره في الخاتمة ثلثة الموضوع و
المبادي والمسائل واجيب بان المقصود بالذات من هذه الثلثة
هو المسائل واما الموضوع فانما احتيج اليه ليرتبط به بعض المسائل ببعض
ارتباطا يحسن معه جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا المبادي
انما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل عليها فالانسب والاولى ان يعتبر
تلك المسائل على حدة ويسمى باسم ومن جعل الموضوع والمبادي من
اجزاء العلوم فلعل ذلك مع بناءه على شدة احتياج العلم اليهما
فنزلا منزلة الاجزاء مع انه يجوز ان يعتبر المقصود بالذات اعني المسائل
مع ما يحتاج اليه اعني الموضوع والمبادي معا ويسمى باسم فيكونان
جزء من اجزاء العلوم لكن الاول اولى كما لا يخفى والله قد جعلت

بل كل من تصور الموضوعين الكليين على هيئة الضرب الاول من الشكل
الاول وتصور الموجبة الكلية التي هي نتيجة جزم الذهن بداهة باستلزامها
اياها وكذا الحال في باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فان من
علم الملازمة وعلم وجود الملزوم علم وجود اللازم قطعا وعلم بداهة ان
المقدمتين المذكورتين اعني المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة
على وجود الملزوم يستلزمان تلك النتيجة وكذا الحال في استثناء نقيض التالي
كذا الاستثنائي المنفصل بديهي الانتاج وكثير من مباحث العكوس و
التناقض بديهي ايضا فان قلت اذا كان هذه المباحث بديهية فلا احتياج الى
تدوينها في الكتب قلت في تدوينها فائدتان احديهما ازالة ما عسى ان
يكون في بعضها من خفاء محوج الى تنبيه وثانيهما ان يتوصل بها الى الاحكام
الاخرى الكسبية قوله انما يستفاد من البعض البديهي قال قيل يستفاد
البعض الكسبي من البعض البديهي انما يكون بالنظر في النظر يحتاج في معرفته
النظر الى قانون اخر فيعود المحذور قلنا ذلك النظر ايضا بديهي فالكسبي من
المنطق يستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا حاجة الى قانون اخر اصلا
قوله فالمذكور في معرض المعارض لا يصلح للمعارضة قيل عليه انه

بحث عنها في هذا العلم ثم لا يبحث عنها من حيث انها توصل الى المجهول
تصوري او مجهول تصديقي فان احوال المعلومات التصورية التي يبحث
عنها في المنطق بلا نزاع ثم احدها الايصال الى المجهول التصوري اما بالكنه
كما في الحد التام ولما توجه ما ذاتي كما في الحد الناقص والرسم التام
والناقص وذلك في باب التعريفات وثانيها ما يتوقف عليه الايصال
الى المجهول التصوري توقفا قريبا ككون المعلومات كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة فان الموصل الى التصور مركب من
هذه الامور فالايصال يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة وذكرها فيه
بناء على سبيل الاستطراد والبحث عن هذه الاحوال في باب الكليات
الخمس وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصوري توقفا بعيدا اي
بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات والبحث
عنها في ضمن باب القضايا واما احوال المعلومات التصديقية التي يبحث عنها
في المنطق بلا نزاع ثم بعض احدها الايصال الى المجهول التصديقي يقينا
كان او غير يقيني جازما او غير جازم وذلك مباحث القياس والاستقراء
والتمثيل التي هي انواع الحجة وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول

التصديقي توقفا قريبا وذلك من خواص القضايا وثانيها ما يتوقف عليه

الايصال الى المجهول التصديقي توقفا بعيدا ككون المعلومات التصديقية

مقدمات وتوالي فان للتقدم والتالي اختصاصا بالقوة القريبة فيما قد يقال

في المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول

فانهما من قبيل التصورات [illegible] هذه الاحوال [illegible] الى الايصال

والاحوال التي يتوقف عليها الايصال مطلقا [illegible] والمجهول اما تصوري واما

تصديقي [illegible] لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في التصور

والتصديق قطعا وانحصر المجهول ايضا في التصوري والتصديقي لان ما

كان مجهولا اما ان يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصورا او

لا بان لا يكون بحيث اذا علم وادرك كان ادراكه تصديقا [illegible] في

الاغلب مركب [illegible] وذلك لان الحد التام مركب قطعا والحد الناقص قد يكون

مركبا وقد لا يكون عند من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم

التام مركب قطعا والرسم الناقص قد يكون مركبا وقد لا يكون عند

من جوز الرسم بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح موصل الى

التصور بطريق النظر وقد تقدم ان النظر ترتيب امور معلومة بحيث

في التصديق لتردد اجزاءه على اربعة بل قال كل تصديق للبديهة
من تصور المحكوم عليه وبه والحكم وهذه العبارة تحتمل وجهين احدهما ان
يجعل قوله والحكم معطوفا على المحكوم عليه ويكون المعنى البديهة من تصور
الحكم وحينئذ يتم ما ذكرته والثاني ان يجعل قوله والحكم معطوفا على تصور
المحكوم عليه فيكون المعنى البديهة من نفس الحكم فلو جعل الحكم بمعنى
الايقاع لم يلزم محذور اصلا بل كان الحكم نفسه جزءا من التصديق لا تصوره
نعم ما ذكرته وهو ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق يتم في عبارة
الملخص حيث صرح فيها بان المعتبر في التصديق تصور الحكم فلو كان
الحكم بمعنى الايقاع لتردد اجزاء التصديق على اربعة فلا يقال لعل الامام
جعل الحكم بمعنى الايقاع ادراكا كما هو مذهب الحكماء وسماه تصورا
فادعى ان كل تصديق للبديهة من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه
وتصور المحكوم به والتصور الذي هو الحكم وح فلا يتم ما ذكره
الشارح في عبارة الملخص ايضا لانا نقول مذهب الامام ان
الايقاع فعل لا ادراك فوجب ان يريد بالحكم في تلك العبارة
النسبة الحكمية لا الايقاع والا لتردد اجزاء التصديق عنده على

على ارتفاعه واما تقرير الدفع بان يقال لا يصح ان يكون قوله والحكم
معطوفا على تصور المحكوم عليه والموجب ان يقال بامتناع الحكم
ممن جهل احدهما من الامرين اي المحكوم عليه وبه ولو جهل الامور على
حقيقة للامرين كما في تعريف به الشيء بظهر لنا من وجه آخر ويلزم
عدم انطباق الدليل على المدعى لان الدليل لا يثبت الا امرين
والمدعى مركب من امور ثلثة وايضا يلزم ان يكون منها ذكر تقدم في علم
لغوا لعدم دخل فيما هو المقصود منها من تقدم التصور على التصديق
قوله لا شغل للمنطقي من حيث هو منطقي قوله انما بحثه الخ
لان المنطقي لو كان نحويا ايضا فله شغل بالالفاظ لكن لا من حيث
هو منطقي بل من حيث هو نحوي قوله ولكن لما توقف افادة المعاني
واستفادتها على الالفاظ الخ فالمنطقي اذا اراد ان يعلم غيره
مجهولا تصوريا او تصديقيا بالقول الشارح والحجة فلابد له من الالفاظ
ليمكنه ذلك واما اذا اراد ان يحصل هو لنفسه احد المجهولين باحد الطرق
فليس الالفاظ هناك امرا ضروريا لانه يمكنه تعقل المعاني مجردة عن الالفاظ
لكنه عسير جدا وذلك لان النفس قد تعودت بملاحظة المعاني من

وهو ظاهر البطلان فلابد للدلالة على الخارج من شرط وأما الدلالة
على المعنى الموضوع له أعني المطابقة فيكفي فيها العلم بالوضع فإن الشخص
إذا علم أن اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلابد أن ينتقل ذهنه من سماع
اللفظ إلى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا إذا علم
أن ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فلابد أن ينتقل ذهنه
إلى ملاحظة تلك المعاني بأسرها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة
وإن لم يعلم أن مراد المتكلم ماذا من تلك المعاني فإن كون المعنى مرادا
للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه إذ معنى الدلالة اللفظية
بمعنى الدلالة على المعنى عبارة عن كونه مفهوما من اللفظ سواء
كان مراد المتكلم أو لا وأما الدلالة التضمنية فلا يحتاج أيضا إلى شرط
لأن اللفظ إذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة
تضمنية لأن فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا
لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد
على أمور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن أن يوضع لفظ واحد
لكل واحد من معان غير متناهية بأوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالا

ودالا بالمطابقة على ما لا يتناهى تؤذن للتحليل انه يلزم من فهم الملزوم

فهمه اقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان المعنى التضمني

وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه مطلقا

قوله والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه اقول المضاف

اذا اخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه

خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة

ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف فيكون

الاضافة الى البصر داخلة في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه

لجواز ان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط اقول هذا الدليل انما يدل

ان الالتزام لا يستلزم التضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم

دل عليه كان هناك الالتزام بلا تضمن فهو نقض مفصل قد يقال

عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه بانه لا يجوز

ان يكون لكل معنى لازم بين دالا يلزم من تصور معنى وتصور

لازمه ومن تصور لازمه تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية فيلزم

من تصور معنى واحد ادراك امور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال

الذي هو التابع حينئذ يلزم عدم تكرر الاوسط فيصير الكلام حينئذ
ان التضمن تابع وكل تابع يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع
ينتج ان التضمن يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث
هو تابع ولا يخفى عليك ان قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز ان
يكون من تتمة المحكوم عليه فانك اذا قلت التابع من حيث هو تابع
يوجد بدون متبوعه وجعلت قولك من حيث هو تابع متعلقا بالتابع
فان اردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى
ان مفهوم التابع يوجد بدون المتبوع فلا يكون القضية كلية
بل طبيعية فلا يصلح كبرى للشكل الاول بل لا يكون لها معنى محصل
وان اردت به تعليل اتصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه
الحيثية او تقييده بها كان تعليلا او تقييدا للشيء بنفسه وهو فاسد ايضا
فتعين ان الحيثية متعلقة بالمحكوم به ويكون المعنى ان كل تابع يوجد
بدون المتبوع موصوفا بالتبعية لذلك المتبوع فلا يرد ان التابع
الاعم فانه يوجد بدون متبوعه موصوفا بالتبعية لكن يتجه ما ذكره
الشارح رحمه الله من ان اللازم من الدليل حينئذ ان التضمن والالتزام

علی معنی لکن لیس ذلک المعنی ایضا جزء لذات المسمی وهو ظاهر وانما
قال لعبد الله علما لانه اذا لم یکن علما کان مرکبا اضافیا کراعی الحی ایضا
کذلک الحیوان الناطق اذا لم یکن علما کان مرکبا تقییدیا من الموصوف
والصفة قوله وهی جزء المعنی اللفظ المفهم قوله ای الا بینة لان
جزء المعنی للمفهم فیکون مفهوم الحیوان ایضا جزء ذلک المعنی المفهم
لان جزء الجزء جزء قوله وانما اعتبر فی المفهم قوله ای اعتبر فی المفهم
الدلالة المطابقیة وحدها ولم یعتبر الدلالة مطلقا بحیث یندرج
فیه التضمن والالتزام ایضا واما اعتبار التضمن والالتزام بدون
المطابقة فمما لم یذهب الیه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة فاما ان
یشترط فی الترکیب دلالة جزء اللفظ علی جزء معناه المطابقی وجزء معناه
التضمنی وجزء معناه الالتزامی جمیعا حتی اذا فقد کون اللفظ الدال
علی جزء من معانیها الثلثة کان مرکبا واذا انتفی الدلالة بالنسبة الی اجزاء
جمیع هذه المعانی او بالقیاس الی بعضها کان مفردا واما ان یکتفی فی الترکیب
الدلالة علی جزء من اجزاء هذه المعانی وحینئذ یتحقق الترکیب بالنظر
الی المطابقیة وحدها وبالنظر الی غیرها ایضا وکذلک یتحقق الافراد بالنظر

بحث المعنى اللاجزئي فلذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت
الى ما نقضه المفرد من الاكتفاء بتغير المطابقة فقط واما في الالتزام
فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي [illegible] لو اقول
اعترض عليه بان الدلالة الالتزامية وان استلزمت المطابقة
الا ان التركيب اللفظ بحسب الالتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة
لجواز ان يكون للمعنى الالتزامي مركبا يدل جزء اللفظ على جزئه
ولا يكون للمعنى المطابقي كذلك والمحذور في ذلك انه لا يلزم دلالة
الالتزام بلا مطابقة بل تركب المدلول الالتزامي دون المدلول
المطابقي والدليل يدل على استحالة ذلك ورد هذا الاعتراض
بان جزء اللفظ اذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام فلابد
ان يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطابقي والا لزم ثبوت
الالتزام بدون المطابقة والجزء الاخر من اللفظ لا يكون مهملا
والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل الى مستعمل ولعله لم يكن مهملا بل
كان موضوعا لمعنى فكذلك المعنى لا يكون جزء المدلول المطابقي لجزء
اللفظ الاول والاخر [illegible] لكانا لفظين مترادفين يدل كل واحد منهما

أنها لا يصلح لذلك لا بنفسها ولا بما يرادفها لكن الضمائر يصلح

للإخبار بما يرادفها فإن الألف في ضربا بمعنى هما والواو في ضربوا

بمعنى هم والكاف في ضربك بمعنى أنت والياء في غلامي بمعنى أنا وغيره

المرادفات مما يصلح للإخبار بها وحدها وليست لفظة في زيد ولفظ

حيث بمرادفة لها ليكون أداة أيضا وذلك لأن الظرفية معناها مطلق

الظرفية ولفظ في معناها ظرفية مخصوصة معتبرة بين حصول زيد

وبين الدار وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه لا

يصلح للإخبار بها ولا عنها بخلاف معنى الظرفية فإنه صالح لهما وقس

على ذلك معنى لفظة من ومعنى لفظة الابتداء ولو قيل الأداة ما لا

يصلح للإخبار بها ولا عنها لم يرد الضمائر التي وقعت جزءا منها ٢

كالألف والواو والتاء في ضربت ثم تحتاج في ضربك وغلامي

إلى التأويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد إما أن لا يصلح معناه

للإخبار به وحده فهو الأداة لم يحتج إلى التأويل ولا يدخل بعض

في الإخبار ... قيل عليه يلتبس المعنى من زيد في الدار الذي أخبر

عنه بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون في جزء المخبر به

بمرادفة

لفظ

المطلقة

على الزمان ولذلك بعضهم سماها كلمات وجودية لانها يدل على ثبوت
ومنهم قبيل للفعلي وان يرتفع القضية ويقال للفظ المفرد اما ان يكون
معناه غير تام اي لا يصلح لان يخبر به وحده واما ان يكون معناه تاما
اي يصلح للخبر بها او بهما معا والاول الاداة والثاني التام اما ان يدل
على زمان فهو الكلمة واما ان يدل عليه فهو الافعال الناقصة والثاني
ايضا ان لم يدل على زمان معين فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد
يقال لبعض الاسماء الموصولة لا تصلح لان يخبر بها وحدها فيجب
ان يكون ادوات واجاب بانها صالحة لذلك لكنها لابد لها من احتياج
الى صلة تبينها فالمحكوم به هو المحكوم عليه هو الموصول والصلة خارجة
عنه مبينة له وان صلح للخبر وحده اقول هذا القسم لكون
مفهومه وجوديا كان اولى بالتقديم من القسم الذي قبله لكون
مفهومه عدميا ولكن هذا القسم الوجودي ينقسم الى قسمين فلو قدم
فلما ان يقتصر الى قسمه ولا ثم يذكر ما هو قسمه فيلزم تباعد القسمين
وذلك يوجب انتشار في الفهم واما اذا ذكر ما هو قسمه حقيقة ثم
يعاد الى تقسيمه ثانيا وذلك لا يوجب انتشارا في ذكر القسم الوجودي كما

كما في حاشية الكافية في تقسيم الكلمة الى ثلثة فاحترز منها العدمي
العدمي احترازا عن المحذورين والا في تقسيم القسم الثاني اعني
تقسيم ما يصلح لان يكون وحده الى قسمين فيقدر وهي تقسيم الوجودي
اعني الكلمة على العدمي اعني للاسم لو العدم ورتبها ثم تقرب
قوله فالاول مثال لما يدل بهيئته على الزمان الماضي والثاني
لما يدل بهيئته على الزمان الحاضر وعلى الزمان المستقبل ايضا
لكونه مشتركا بينهما قوله بل بحسب جوهره ومادته كالزمان له
لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على ذلك الا منه [illegible]
يلزم من ذلك ان يكون تفاعيب الزمان اسمها دالة على [illegible]
عليه الزمان فهو باطل قطعا بل اراد ان للجوهر مدخل في الدلالة
على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مستقلة بالدلالة على الزمان
كما سنذكره اعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالهيئة
ان صحت انما يصح في لغة العرب دون العجم فان قولك آمد وآيد متحد
في الصيغة ومختلفان في الزمان وقد تقدم ان النظر العقلي في الدلالة
على وجه كلي غير مخصوص بلغة دون لغة والجواب ان الاهتمام بالمعنى

عليه بالفعلية وأما الحرف فلأن معناه من حيث هو معناه ليس بمستقل

حالي فلا يحكم عليه بشيء أصلا وذلك لأنه معنى من مثلا هو ابتداء مخصوص

ملحوظ بين السير والبصرة على وجه يكون هو آلة لملاحظتهما ومرآة لمعرفة

حالهما فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظا قصدا فلا يصلح لأن يكون محكوما به

فضلا عن أن يكون محكوما عليه وكذا الفعل التام كضرب مثلا يشتمل

على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعل وتلك النسبة

ملحوظة بينهما على أنها آلة لملاحظتهما على قياس معنى الحرف وهذا المجموع أعني

الحدث مع النسبة الملحوظة بتلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية

فلا يصلح لأن يحكم عليه بشيء نعم جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ

في مفهوم الفعل باعتبار أنه مسند إلى شيء آخر فصار الفعل باعتبار جزء

معناه محكوما به وأما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوما عليه ولا محكوما به

أيضا فالفعل إنما امتاز عن الحرف باعتبار اشتمال معناه على ما هو

مسند إلى غيره بخلاف الحرف إذ ليس له معنى وحده معنى يصلح لأن يكون

مسندا ومسندا إليه وإن شئت انفتاح هذه المعاني بحيث يتضح بعض غموضه

من يلفظ ثم النظر بتقدير أنه يحكم عليه أو به .... ولا إذا أمكن أن يكون

بامتناع كذبه فظهر لنا انا اذا قطعنا النظر عن خصوصية تلك الاخبارات
ونظرنا الى محصل مفهوماتها وما بينا وجدناه مما يتوجه الذهن الى تجويز
عنه وذلك كمثل الصدق والكذب عند العقل بلا استناده والى اصل
ان والى الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظرا الى ما بينه مفهومه مع
قطع النظر عما عداه من خصوصية مفهوم ذلك الخبر وح فلا اشكال في
ان الاخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب ومنها سؤال مشهور وهو
ان تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لان الصدق
مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة للواقع والجواب ان الدور
انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم واما اذا فسر الصدق
بمطابقة النسبة الايقاعية والانتزاعية للواقع والكذب بعدم
مطابقتها للواقع فلا دور اصلا ومنها انه اخرج من الاخبار ما يدل
على طلب الفعل كقوله اعترض عليه بان الكلام في تقسيم المعنى
فلا تكون تلك الاخبار داخلة في مورد القسمة وكيف تخرج عن حد الدلالة
بالوضع ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاخراج اخراج تلك الاخبار
اذا استعملت في طلب الفعل بطريق المجاز على سبيل المجاز فلو

داخلة في الطلب ولكن فيه اشتمالها على المعاني اللازمة هي مغايرته فلا
تعد امر الان الفاظها في الاصل اخبار والكلام في نفسه الاستعمال طلبا
قوله لكن المصنف ادرج الاستفهام في قوله قيل عليه كيف يصح ادراجه
في التمني مع ان الاستفهام دال على طلب والتمني بالوضع وبعينه
ما لا يدل على طلب الفعل لغة وصيغة واجيب بان الاستفهام وان دل
بالوضع على طلب الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج
في القسم الاول الذي هو دال بالوضع على طلب الفعل بل في الثاني الذي
هو ما لا يدل على طلب الفعل لغة وصيغة ولقائل ان يقول
الفهم وان لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو انفعال او كيف لكنه فعل
عرفا اللغة من الافعال الصادرة عن القلب والمتبادر من
الالفاظ معانيها المفهومة منها بحسب اللغة فيصدق على الاستفهام
انه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في الثاني وايضا المطلوب
بالاستفهام هو تفهيم المخاطب للمتكلم لا الفهم الذي هو فعل المتكلم
والتفهيم فعل ... فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلا
من الافعال النحوية والمتبادر من لفظ الفعل اذا اطلق هو الاول

معانيها

الفعل

مدرك
هو

للافعال الصادرة عن الجوارح قلت على هذا يلزم ان لا يكون
قولك فهمني وعلمني ونحوهما [illegible] وهو باطل قطعا قوله ولم يعتبر فيه
الا لعوية [illegible] قد يقال الاستفهام ايضا للطلب على ما في شرح المفتاح
من الاستعلام فالمناسبة للعوية مرعية ويرد بان المفهوم الطلب
من الاستفهام فهم المتكلم ما في ضمير المخاطب انتبه على ما صرح منهم
الاستعلام فاذا لوحظ المفهوم لم يكن تلك المناسبة مرعية والامر
في ذلك سهل قوله والنهي تحت الامر اه على ان النهي [illegible]
النفس له [illegible] وذهب جماعة من المتكلمين الى ان المطلوب بالنهي
ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل
فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله بل المطلوب هو
كف النفس عن الفعل وح يكون النهي [illegible] الامر لان المطلوب فيهما
هو الفعل الا ان المطلوب بالنهي فعل مخصوص هو الكف عن فعل آخر
وح يمكن ادراجه في الامر كما ذكره ويمكن اخراجه عنه بان يقيد الامر
بانه طلب فعل غير كف كما فعله بعضهم وذهب جماعة كثيرة منهم الى ان المطلوب
بالنهي هو عدم الفعل فهو مقدور للعبد باعتبار استمراره [illegible] ان لا يفعل

ما يستفاد جزؤه من جزء لفظه ثم المعنى المفرد ما لا يستفاد جزؤه من جزء
لفظه سواء كان هناك للمعنى جزء واللفظ جزء أو لا يكون لشيء منهما جزء أو يكون
لأحدهما جزء دون الآخر. وكل مفهوم أقول المعنى للكلام إن ما حصل
في العقل فهو بمجرد حصوله فيه إن امتنع العقل عن فرض صدقه على كثيرين
فهو الجزئي كذات زيد فانه إذا حصل عند العقل استحال فيه فرض صدقه
على كثيرين وإلا أي وإن لم يمتنع مجرد حصوله عن فرض صدقه على كثيرين
فهو الكلي فالكلية إمكان فرض الاشتراك والجزئية استحالته قوله أي من
حيث أنه متصور أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على أن المانع من
الشركة هو نفس تصوره نبه على أن المراد منه ذلك المفهوم من
حيث أنه متصور. وقد وقع في بعض النسخ ... منشأ هذا السهو
أن القوم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي والكلام بالعرض فيقولون
اللفظ إما أن يمتنع نفس تصور معناه عن وقوع الشركة فيه فهو
الجزئي كزيد أو لا يمتنع فهو الكلي ... قوله وإنما قيد بنفس التصور
أقول يريد بيان أن مفهوما أن يمنع وقوع الشركة بنفس مفهومه
[illegible] الخارجي امتناع الشركة

منشأ
بنفس تصور

موجود فيه وكل ما في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن
صدق نقيضه على شيء اصلا لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع
صدقها على شيء لا يمنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك
بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها مع قطع النظر عن
شمول نقائضها لجميع الاشياء وانما اعتبر العموم في التقسيم الى
الكلي والجزئي حال المفهومات في العقل اعني امتناعها عن فرض العقل
الاشتراك وعدم امتناعها عنه فجعلوا امثال مفهوم الواجب ونقائض
المفهومات الشاملة لجميع الاشياء اللازمة والى جنبه المحضة
والمفروضة داخلة في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبروا احوال
المفهومات في انفسها اعني امتناعها عن الاشتراك في نفس الامر
وعدم امتناعها عنه ولم يجعلوا تلك المذكورات داخلة في الجزئيات
بناء على ان مقصودهم التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك
انما هو باعتبار حصولها في الذهن ... فاعتبار
احوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم ومن هنا يعلم ان
ما قيل من ان مفهوم واجب الوجود ومفهومات اللاكلي واللاممكن

اجل

المفهومات موجودة او معدومة ممكنة او ممتنعة والمقصود الاصلي

من الفن ان يستعمل في معرفة احوال الموجودات وقد يستعمل في معرفة

للمفهومات الاعتبارية وبيان احوالها فان هذه المعرفة يحتاج

اليها في معرفة احوال الموجودات المتحققة لذلك قيل لولاه [illegible]

لبطلت الحكمة قوله وبين اخر هذا القدر يقتضي كون الجزء تمام المشترك بين الماهية

وبين نوع اخر كاف في كونه جنسا فانه اذا كان الجزء مشتركا بين

الماهية وبين نوع اخر فقط وتمام المشترك بينهما كان جنسا فربما

والقاف الجزء مشتركا بين الماهية وبين نوعين اخرين او انواع

اخر كان [illegible] للماهية والقاف تمام المشترك بينهما

بين احد النوعين او الانواع كان جنسا ايضا انما فالمعتبر في مطلق

الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الاخر سواء

كان تمام المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس

او لا وستطلع عن قريب على هذا البحث فقوله او لا يكون معناه ان

الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع المخالفة

قوله اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه اقول هذا تفسير

وجه عليها

نوع

كان

تمام المشترك بين الماهية وبين نوعين الاخرين او الانواع الاخر كان ايضا جنسا قريبا

بعض آخر وهذا ليس جنسا بعيدا او الضابطتين هو فيه رتبة البعد بان
يعتبر عدد الجوهر ان مع الجميع المشتركات وينقص منه واحد فما بقي
فهو رتبة البعد واعلم ان الجسم النامي جنس بعيد للانسان بمرتبة وللفرس
وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من جنسه القريب الذي
هو الجسم النامي ومن فصله الذي هو الحساس المتحرك بالارادة و
ان الجسم جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة و
جنس قريب للجسم النامي وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلثة مراتب
وللحيوان بمرتبتين وللجسم النامي بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم وكل
ذلك ظاهر بالتامل الصادق واعلم ايضا انه قد يتركب الاجناس
مما لا يجب بل يجوز ان يتركب ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه
جنس والنكتة كما سياتي عن قريب هذه المعاني مفصلا قوله ولا اخص
ل اي لا اخص مطلقا ولا من وجه والثاني نحو تمام المشترك
الذي هو الكل بدون الجزء الذي هو اخص منه مطلقا او من وجه و
اذ لم يكن اخص من وجه لم يكن الاعم من وجه ايضا ولكن ان يقول
ولا اخص اي مطلقا ونحمل ... ولا اعم منافيا له الا الاعم مطلقا وفيه

ومن وجه وان لم يكن اعم من وجه لم يكن اخص من وجه كما قيل فلذلك
والى اصل من وجه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان نسبت له حقيقة
خصوصيته واوجدته فما لزم من الاخص مطلقا وهو نوع او نوع الكل
بدون الجزء وان نسبت [illegible] اعتبرت عمومه وجعلته [illegible]
مطلقا فما لزم من وجوده بدون تمام المشترك نوعا فلان نوعا
في النوع الاخر بدون تمام المشترك كيفما فيه عموم كما قيل [illegible]
لكن فيه العموم لا يتوقف على ان لا يكون تمام المشترك نوعا في
النوع الاخر الذي هو بازائه لجواز ان يكون تمام المشترك نوعا
ايضا في هذا النوع فيكون نوعا تمام هذا المشترك اعم منه لصدقه على
تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان واما تمام المشترك فلا
يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فرد نفسه بل الصدق على هذا النوع
فيكون له فرد واحد فيكون اخص واجيب بانا نفرض الكلام بكذا
جزء المباينة اما ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع [illegible] من
الانواع المباينة لما ثبت والاول هو جنس والثاني اما
ان لا يكون مشتركا بينها وبين نوع مباين لها فيكون فصلا لها

مشترکا بینها وبین نوع مباین لها کان ممیزا لها عن جمیع الماهیات
واما ان یکون مشترکا بینها وبین غیرها لکن لا یکون تمام المشترک بینها
فهذا الجزء لا یمکن ان یکون مشترکا بین الماهیة وبین جمیع ما عداها
اذ من جملة الماهیات ما هی بسیطة لا جزء لها فیکون هذا الجزء ممیزا
للماهیة عن الماهیات التی لا تشارکها فی هذا الجزء فیکون فصلا
للماهیة فان قلت فعلی هذا تنحصر اجزاء الماهیة فی فصل وحده
لان جزء الماهیة لا یجوز ان یکون جزءا لجمیع ما عداها لما ذکرتم فیکون
ممیزا للماهیة عما لا یشارکها فیه فیکون فصلا لها قلت لا یکفی
فی کون الجزء فصلا للماهیة مجرد تمیزه لها فی الجملة بل لا بد ان لا یکون
تمام المشترک بینها وبین نوع آخر قوله او منتهی الی فصل تمام مشترک
مساو له اقول الظاهر فی العبارة ان یقال او ینتهی الی تمام مشترک
بها وبه بعض تمام المشترک قوله وان لم یکن لها جنس اقول وذلک
بان یترکب مثلا من امرین متساویین [illegible] للماهیة فیکون
کل واحد منهما فصلا لها فانحصار اجزاء الماهیة فی الجنس والفصل بان
یکون بعضها جنسا وبعضها فصلا او یکون کلها فصولا متساویة ذکره

مساویین

وذكر بعده المسئلة قول الكلام في الاجزاء المفردة ... قد تكلمنا في
انه كيف يعد الجسم الباقي من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا [illegible] السؤال
بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في جملة [illegible]
بأي شيء هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة سواء ميزه عن جميع ما عداه او
عن بعضها وسواء ميزه تميزا ذاتيا او عرضيا فيصح ان يجاب بأي
فصل اريد قريبا كان او بعيدا كالناطق والحساس والنامي وقابل
الابعاد وان يجاب بالخاصة ايضا واذا قيل اي جسم هو في جوهره صح
الجواب بالخاصة وصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل اي جوهر
في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل اي جسم نامي
في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا القابل للابعاد واذا قيل اي
جسم نام هو في ذاته لم يصح الجواب بالقابل [illegible] والنامي واذا
قيل اي حيوان هو في ذاته تعين الناطق للجواب فذلك ابعد الجنس العالي
وفصل الاخر قول انما مثل بهما لامتناع تركيبهما من الجنس والفصل معا
والا لم يكن الجنس العالي عاليا ولا الفصل الاخر فصلا اخر فانه
فرض تركيبهما من اجزاء وجب ان يكون تلك الاجزاء متساوية

وانما اختير القريب والبعيد اه اقول اعترض عليه بان وجود بعض
الجنس مميزة للماهيات كلها سواء كان مخصصا للوجود او لا فلا يكون
تخصيص الوجود مقتضيا لتخصيص البحث فالصواب ان يقال الانقسام
الى القريب والبعيد لا يتصور في الفصول المميزة عن المشاركات
الوجودية فان الماهية اذا تركبت من امور متساوية كان تمييز كل واحد
منها للماهية كتمييز الآخر لها فلا يمكن عد بعضها قريبا وبعضها بعيدا
ولا يلزم الترجيح بلا مرجح فلذلك خص اعتبار الانقسام الى القريب
والبعيد بالفصول المميزة عن المشاركات الجنسية ويرد عليه ان الانقسام
اليهما متصور في تلك الفصول ايضا فانا اذا فرضنا ماهية مركبة من
جنس وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركبا من امرين متساويين كان كل واحد
من الامرين المتساويين فصلا لذلك الجنس عن جميع المشاركات
الوجودية ومميزا لتلك الماهية عن بعض المشاركات الوجودية
فقد وجد احوال الفصل المميز عن المشاركات الوجودية مختلفة
في التمييز فحينئذ يمكن ان يقال الفصل المميز للماهية عما يشاركها
في الوجود ان مميزا عن جميع ما هو فصل قريب لها وان مميزا عن

مميزا

بالماهية فلا يلزم من الانفكاك من احد الطرفين بدون الآخر ترجيح من
غير مرجح ولنا في الدليل الثاني فبان يقال انا نختار ان احد الجزء من ماهية
جملة الجوهر وان الجوهر خارج عنه قوله ولا يكون الخارج من تمامه
عارضا وانه مح قلنا استلزامه ممنوع فان العارض للشيء بمعنى الخارج عنه
لا يجب ان يكون خارجا عن جميع اجزائه فان الانسان من ابوه فيه الى
الناطق لم يكن جنسه والجزء بل خارجا عنه وليس تمامه خارجا عنه نعم العارض
للشيء بمعنى القائم به لا يجوز ان يكون تمامه عارضا له وبين المعنيين بون
بعيد قوله كالعرضية للمثلثة وقوله كالكتابة بالفعل للانسان وكالسواد
للزنجي من المسامحات المشهورة في عباراتهم والامثلة المطابقة
اي الفرد والكاتب بالفعل والاسود للانسان الكلام في الكلي الخارج عن
ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها لكنهم
تسامحوا فذكروا مصدر المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم من سياق
الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرنا سائر ما فيه وانما من
امثلة الكليات قوله فان ما يمتنع الانفكاك عن الماهية بجملته
الا ان يمتنع الانفكاك عن الماهية من حيث انها موجودة الى آخر قوله فقيل

قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يمتنع كان المعنى
ان اللازم ما يمتنع في الجملة انفكاكه عن الماهية وح يدخل في اللازم
كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوته للماهية من علة فاذا وجدت
تلك العلة كان ذلك العرض ممتنع الانفكاك عن الماهية وان كان
متعلقا بالماهية كان متعلقا بالماهية على ما توهم لم يكن له معنى اصلا الا
ان يقال المراد به الماهية من غير تقييد بشيء فيرد ان الماهية من غير
تقييد بشيء هي الماهية من حيث هي هي فكيف ينقسم الى الماهية الموجودة
والماهية من حيث هي هي فالاولى ان يقال المراد بالماهية اي نوع
اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة
وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة اما ان يمتنع انفكاكه من حيث
هي هي اولا فالاول لازم الماهية وهو الذي يوجد مطلقا اي في
الذهن والخارج معا والثاني لازم الوجود اي لازم الماهية الموجودة
اي في الخارج محققا او مقدرا اقول ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه
عن الشيء اقول انما لم يقل المص ذلك لانه قسم الكلي بالقياس الى
ماهية افراده ثلثة اقسام احدها ان يكون الكلي نفس تلك الماهية

ثانيها من

وثانيهما ما يكون جزءاً لها وثالثها ما يكون خارجاً عنها فلما قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الى جنس وفصل اراد ان يقسم الخارج عنها بالقياس اليها الى اللازم وغير اللازم فان ذلك هو مقتضى سوق كلامه قوله فهو الذي يقتضي تصوره مع تصور ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما الخ اقول للتردد في الجزم من تصور النسبة قطعاً فاما ان يقال ان المراد ان تصوره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في اللزوم قطعاً واما ان يقال تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزم معاً قوله كثبوت الزوايا اقول اذا وقع خط مستقيم على مثله بحيث حدث عن جنبه زاويتان متساويتان وقيل واحد منهما يسمى قائمة وهما قائمتان هكذا فاذا وقع بحيث حدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى تسمى منفرجة هكذا واما المثلث فهو الذي يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة هكذا △ وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلث التي في المثلث متساوية لزاويتين قائمتين فتساوي الزوايا الثلث التي في المثلث للقائمتين لازم لماهية المثلث سواء وجدت في الذهن او في الخارج لكن

الفعلى

بينهما

△

لكن جزم العقل باللزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث و
تصور الزوايا القائمتين بل لا بد هناك من برهان هندسي فهو بينهما نظري
اقول حاصله ان التقسيم الى البين وغير البين على ما ذكره ليس
بحاصر مع ان المتبادر من كلامهم ان اللازم الماهية منحصر فيهما ومن
زعم ان مقصودهم منع الخلو لا الانفصال الحقيقي لم يات بما يعتد به
لفوات الاصطلاح في الجواز توقفه على شيء آخر ان
اللازم الماهية لو لم يكن تصورهما كافيا في الجزم باللزوم بينهما وجب
ان يتوقف الجزم به على امر مغاير لتصورهما ولا يجب ان يكون
ذلك الامر الموقوف عليه هو الوسط بالمعنى المذكور بل يجوز
ان يكون شيئا آخر كالحدس والتجربة وتوضيحه ان المحتاج الى
الوسط بالمعنى المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور
طرفيه في الجزم به يكون قضية اولية فكانه قال اللزوم الذي بين
الماهية ولازمها اما بديهي اولي واما نظري كسبي فورد انه يجوز
ان لا يكون نظريا ولا اوليا بل يكون بديهيا مغايرا للاول كالحدسي
والمتواتر والتجربي فمن اراد حصر لازم الماهية في البين وغيره وجب

ان لا ينحصر في مفهوم جزء البين اللازم الى الوسط بل يكفي لعدم
كون تصور اللازم مع تصور الملزوم كافيا في جزم باللزوم محتاج
نظير الاكتساب فيكون جزء البين منقسما الى الظاهر بنفسه الى وسط
والى ما هي بنفسه الى امر سوى تصور الطرفين والوسط قوله
وقد يقال البين على هذا هو لازم الذي يمتنع انفكاكه عن الملزوم
الذي لازمية فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي
على معنى انه يمتنع وجود الشيء الثاني في الخارج منفكا عن الشيء الاول
كالحدوث للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني
على معنى انه يمتنع حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول
الشيء الاول فيه وحاصله انه يمتنع ادراك الثاني بدون ادراك
الاول ويسمى لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث
هي هي على معنى انها يمتنع ان توجد ماهية الملزوم في الوجود منفكة عن ذلك
اللازم بل اينما وجدت كانت هي موصوفة به ويسمى هذا اللازم
لازم الماهية فان قلت لازم الماهية من حيث هي هي يجب
ان يكون لازما ذهنيا لان الماهية لو وجدت في الذهن وجب

وكانت موصوفة به

نطق زید ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون كليا بالنسبة اليها اما بالقياس الى افراد الانسان فلانه نوع الانسان من الناطق وركب معه وكان المشتق او المركب كليا بالقياس الى افراده لحمله عليها بالمواطاة وقس عليه الضاحك وغيره وبعضهم جعل الحمل ثلثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدى الاخيرين واحدا كان جعلهما قسما واحدا اولى فيكون اقسام الكلي ستة على مقتضى تقسيم ما ذكره من التقسيم الخمسة بل في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون معتبرا في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى خاصة وعرض عام فالقسمان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام والمفارق اذا قسم اليهما كان القسمان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والعرض العام اللذان وقعا قسمين للازم غير الخاصة والعرض العام اللذين وقعا قسمين للمفارق فاقسام الكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن اراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه اولا

تعدد حقیقیا ولم یتغایر تغایرا حقیقیا بل هناک تعدد وتغایر بحسب الاعتبار
والکلام فی الجزئیین المتغایرین تغایرا حقیقیا کما هو المتبادر من العبارة
لا فی جزئی واحد باعتبارات متعددة ولو عد جزئی واحد بحسب الحیثیات
والاعتبارات جزئیات متعددة لزم ان لا یکون الجزئی الحقیقی
کلیا فانا اذا اشرنا الی زید بهذا الکاتب وهذا الضاحک وهذا الطویل
وهذا القاعد کان هناک علی ذلک التقدیر جزئیات متعددة یصدق کل
واحد منها علی ما عداه من الجزئیات المتکثرة فلا یکون مانعا
من فرض اشتراکه بین کثیرین فیکون کلیا قطعا وامثال هذه الا
تخیلات یعظم بها اخذ العاقل ویفتضح بها الذی نعوذ بالله
من شرور انفسنا وسیئات اعمالنا والا فکان نوعی الالف
لیس بالناطق اورد علیه ان صدق بعض الالف لیس بالناطق لا یستلزم
صدق بعض الالف ناطق کما سیاتی من ان السالبة المعدولة
المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول الا تری ان صدق قولک لیس زید
بالکاتب لا یستلزم صدق قولک زید کاتب لجواز ان یکون زید معدوما
فلا یکون کاتبا ولا لا کاتبا والتحقیق ذلک ان الکتاب یستلزم وجود

المنشأ ذهني كما سنشير إليه فإن قلت لو لم يصدق كل لا حي لا

يصدق بعض اللاحي ليس بلا إنسان فيلزم صدق بعض اللاحي

إنسان وهو محال قلت يقال إن السالبة المعدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة

فلا يستلزمها كما مر ولك أن تتمسك بأن الإنسان مثلا نقيضه اللاإنسان

فإذا لم يصدق أحدهما على شيء صدق عليه الآخر وإلا لزم ارتفاع النقيضين

وربما عرفت من أن نقيض مفهوم في نفسه نقيضه باعتبار صدقه

على الخاص على ما مر فتأمل فيصدق الأخص على كل ... وعكس النقيض

يجيء على طريقة القدماء وهي أن يجعل نقيض المحمول موضوعا ونقيض

الموضوع محمولا فإن الموجبة الكلية تنعكس نفسها على هذه الطريقة

والاستدلال المذكور متوجه عليه أيضا فإن قولنا كل شيء ممكن بالإمكان

العام موجبة كلية ولا يصدق عكسها موجبة كلية ولا جزئية لعدم

الموضوع ووجوده مامر فإن قلت عكس النقيض على هذه الطريقة مما لم يقل

به المنطقي كما سيأتي فكيف يستدل به على إثبات ما ادعاه والبحث معه

لا يستند إلا به قلت هذا مما لم يتبين بعد أجاب بأن الشارح نظر إلى الواقع

وهو صحة تلك الطريقة ولم يلتفت إلى أن عكس النقيض في هذه مستند للكل

انتفاء اللزوم لجواز ان لا یثبت العموم فی محل اخر فلا یکون العموم لازما للنقیضین المذکورین مطلقا او نقول یعنی ان دعوی نسبة العموم بین نقیضیهما دعوی موجبة کلیة فاذا ورد هناک السلب کان رفعا للایجاب الکلی فیکون سالبة جزئیة وصدقها لا ینافی صدق الموجبة الجزئیة

ص فاعلم ان النسبة بینهما المباینة الجزئیة لا یلزم من ذلک ان لا ینحصر النسبة بین الکلیات فی الاربع لانا نقول المباینة الجزئیة منحصرة فی المباینة الکلیة والعموم من وجه فاذا قیل النسبة هناک هی المباینة الجزئیة کان حاصله ان النسبة فی بعض الصور مباینة کلیة وفی بعض اخری عموم من وجه فلم یوجد کلیان بینهما نسبة خارجة عن الاربع

قوله فقط زاید لا طائل تحته اجیب عنه بان معنی کلام المص ان احد المتباینین یصدق مع نقیض الاخر فقط ای لا یصدق مع عین الاخر فیصدق احد المتباینین مع نقیض الاخر ظ صدق احد النقیضین بدون نقیض الاخر وعدم صدق احد المتباینین مع عین الاخر ظ صدق نقیضه مع عین الاخر فمجموع کلام المص ظ صدق کل من نقیضی المتباینین بدون الاخر فقید فقط

قال

ان المحقق هذا المعنى لا يتم الا بان يمكن ان يقتضي للمتباينين قد لا يتصادقا

اصلا وقد يتصادقان فلا يكون التباين والجزئي بينهما مقيدا بخصوص

التباين الكلي في جميع الصور والخصوص العموم من وجه في جميعها بل يثبت

في بعضها في ضمن المباينة الكلية وفي بعضها في ضمن العموم من وجه فالنسبة

بين نقيضي المتباينين هي التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه وهو

الحق وهذا كلام لا شبهة فيه وقيل ان الحكم بين ان نقيض الامرين

اللذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور تباينا كليا وظاهر ان

بينهما قد يكون عموم من وجه كاللاحيوان واللاابيض فاوهم ذلك الى ما يرد

في نقيضي المتباينين من صدق عين كل واحد منهما مع نقيض الاخر فان بينهما

ايضا ظهر ان النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه

او نقول نفي او لا ان يكون النسبة بينهما عموم لان العموم مبنيا وان

ان النسبة في النقيض هي العموم من وجه ايضا فتابع في نفيه حيث حكم

نفي العموم مطلقا ولم يتعرض النسبة بينهما هناك لانها يعلم مما ذكره في نقيض

المتباينين لان نقيضهما لان لم يتصادقا اصلا على شيء كنقيض اللاعدم وعين

المعض كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه فمرددة

حقيقيان كالابوة والبنوة والمتضايفان لا يتعقلان الا معاً فلا يكون
ان يذكر احدهما في تعريف الآخر والا لكان تعقله قبل تعقله مرة وهو ان
تعقل المعرِّف واجزاءه مقدم على تعقل المعرَّف فان قلت المذكور
في تعريف الجزئي الاضافي هو الاخص لا العام الذي هو معنى الكلي
الاضافي حتى يلزم ذكر احد المتضايفين في تعريف الآخر قلت تعقل
الاخص يتوقف على تعقل العام الذي هو المضايف مع ان المفهوم بالاخص
والاخص بينهما هو العام والخاص لا معنى التفضيل والزيادة في العموم
والخصوص لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو
بمعناه فيلزم تعريف الشيء بمضايفه معاً وعلى الاول يلزم تعريفه
بالاخص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف الشيء بما يتوقف
معرفته وبما يتوقف على معرفة مضايفه فالخلل في التعريف من وجهين احدهما
تعريف الشيء بنفسه او بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضايفه او بما
يتوقف على معرفة مضايفه ولا شك ان الخلل الاول اقوى من
الثاني فالاولى ان لا يقتصر على الثاني وحده وايضاً يلزم ان لا يكون تعريفه
بالاخص من شيء كما ذكره الشارح صحيحاً لاشتماله على الخلل الاول قطعاً فهذا

حاصل ما ذكره ان تعقل
الاخص مشتمل

وبما يتوقف على معرفة مضايفه

وقد قيل في جواب النظر ان المصنف ذكر انضمام بعض من اجزاء الجنس
والفصل في تعريف شيء واحد وهو الجزئي الاضافي فلا محذور في ذلك وفيه
انه لا يلائم هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الاضافي هو الملاحظ وفي
الكلام في الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر وارد مع زيادة
وان لم يسلم فالجواب هو ذلك بما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف
ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل اراد ذكر حكم من احكامه ثم لا يخفى ان
منه تعريف وبه يندفع الاشكال مع ان المقام يدل على قصد
التعريف ظاهرا وهذا منقوض بواجب الوجود اي بذاته المتعينة
المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر واجيب عن هذا النقض بان مناط الكلية
والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شان الموجود العيني الذي
هو واجب الوجود لذاته ان يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل
للعقل الى وجوه كلية منحصرة في شخص ورد بان معنى الجزئي هو ما كان بحيث
لو حصل في الذهن لمنع وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يمنع الى آخره ولم
يرد به كونه مفهوما بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن
ولا على امكان حصوله فالجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب تعالى

جنبه

كالانجنس والفصل المميز الحصول في الذهن بنحو كنه ذاته المذاتية على وجه مخصوص

نوعي والجزئية فلان يمتنع ان يكون كليا فقد ظهر مما ذكره النسبة بين الجزئين

ومما ذكرت النسبة بين الكليين واما النسبة بين الجزئي الحقيقي و

بين كل واحد من الكليين فالمباينة واما النسبة بين الجزئي الاضافي

وبين كل واحد منهما فالعموم من وجه لصدق الجزئي الاضافي على الجزئي الحقيقي

بدونهما وصدقهما بدونه في المفهومات الشاملة وتصادق الكلي على

الكليات المتوسطة لان نوعيته انما هي بالنظر الى الحقيقة الواحدة

نوعية هذا النوع نسبة واضافية بينه وبين افراده فليس يعتبر فيها الا

حقيقة لافراده ومنشأها اتحاد حقيقته في تلك الافراد فلذلك

يسمى بالحقيقي واما النوع الاخر اعني الاضافي فلابد في نوعيته من

اندراجه مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضايفا له وبيان ذلك ان الجنس

لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا

عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من الماهيتين المندرجتين

تحته موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة

متضايفة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه كما ان صفة الجنسية ثابتة

لكان النوع المنحصر جنسا وذلك لان النوع المنحصر لما كان تمام
ماهية جميع افراده فلو فرضنا ان نوعا كليا آخر هو ايضا تمام ماهية افراده
لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من افراده وللكان
الذي تحته المشتمل عليه مع زيادة مشتملا على امر زائد على حقيقته
فلا يكون نوعا حقيقيا بل صنفا هذا خلف فتعين ان يكون النوع
تمام الماهية المشترك لذلك المنحصر فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا
هذا خلف وتوضيح ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من افراده
فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية
كل فرد من افراد الانسان فيلزم ان يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان
كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة وذلك لان تمام ماهية شيء
لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزء الاخرى لم يكن شيء منهما
تمام ماهيته بل جزء منها وان كانت احدهما جزء الاخرى لم يكن
الجزء تمام الماهية [illegible] ولكان الحيوان وحده تمام الماهية فكان
الانسان المشتمل على الحيوان وزيادة صنفا لاشتماله على امر زائد على
ماهية افراده ولكان الانسان وحده تمام الماهية المختصة

لفقط فذالي ان يترتب في الاجناس كما لا يجب في الانواع ايضا
فكما يكون نوع اضافي للنوع فوقه وتحته فيكون مفرد اخر واقع في
سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته
فيكون مفرد الجنس واقعا في سلسلة الترتيب فمثال ينبغي
ان لا يعدى المراتب ويجعل المراتب منحصرة في ثلثة كما فعله بعضهم
الاجناس يجوز تعدده متصاعدة لان ترتيب الانواع هو
ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع نوع ولذلك ان
نوع النوع لا يكون تحت لان نوعيته انه بالقياس الى ما فوقه
فانه انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون
الترتيب على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتيب الاجناس
هو ان يثبت جنس وجنس جنس وجنس جنس جنس ولذلك ان جنس جنس
وهو لان جنسيته بالقياس الى ما تحته فانه انما يكون جنس جنس
اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التصاعد
من خاص الى عام ثم اعلم ان النوع اسفل من مراتب الانواع
من جميع مراتب الاجناس فانه لا يكون الا ... حقيقيا

ان يكون جنسا وان الجنس العالي تباين جميع ما تحت اللواحق لانه

لا يكون نوعه جنس فيستحيل ان يكون نوعا وبين كل واحد من النوع العالي

والمتوسط وبين كل واحد من الجنس المتوسط والسافل عموم

من وجه وعليك استخراج الامثلة لانك قد عرفت ان التمثيل

الاول مبني على اتفاق العقول في الحقيقة وكون الجوهر جنسا لها و

التمثيل الثاني موقوف على الخلاف فيها في الحقيقة وكون الجوهر ليس

جنسا لها فيستحيل صحتهما معا والجواب ان المقصود من التمثيل هو التفهيم

فان طابق الواقع فذاك والا فالمراد بعد ما يعرفه الطالب خصوصا فيما لم

يوجد له مثال في الوجود ظاهر لا تنبيه على ان للنوعين معنيين

حاصله ان المصنف اراد ان يبين ان النسبة بين المعنيين هي العموم

والخصوص من وجه لكن لما كان القدماء توهموا ان الاضافي اعم مطلقا

رد اولا قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فبهما لكنه اعتبار

تصريحا بان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الاصلي

وثانيهما رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللمبالغة فيه حتى لا

يتوهم كون قولهم صحيحا ولو اكتفى ببيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه

ا و ل

ای صورة دعوى اعم من قولهم

نوعا اضافيا وقد نوقش في كلا المقامين بكون الجوهر جنسا لما تحته و
بكونها متلقي الافراد في الحقيقة والوحدة والنقطة هذا بهم انما
يصح اذا كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يندرجا تحت جنس اصلا
فقد نوقش في الموضعين ايضا المقول في جواب ما هو هو الدال
على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة يعني اذا سئل عن ماهية بما هي يجاب
بلفظ دال عليها بالمطابقة وللمذكور ان يجاب بما يدل عليها تضمنا فلا
يهدي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب مثلا
في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو
اذ ربما ينتقل الذهن من الدال بالتضمن على الماهية الى جزء الاخر
من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصود ولذا ربما ينتقل الذهن
من الدال بالالتزام عليها الى لازم اخر فيفوت المقصود ولا
يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها على السامع وهذا القدر
كاف باحثنا على الاصطلاح على ان يذكر الماهية في جواب ما هو
الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ما هو فذلك
انما يتصور اذا كانت الماهية المسؤول عنها مركبة فيجوز ان يدل عليه

رتحول

ربحول

ان يكون

كلو احد منهما محصل قسم واحد وكان بين قال ان الناطق يقسم الحيوان

الى قسمين نظرا الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجودا وعدما حصل له

قسمان كان من عدد المقرر من الانواع والاجناس في المرتبة نظرا

الى مثل ذلك والمتوسطات سواء كانت انواعا واجناسا

ثم يذكر النوع العالي للتدرج في الجنس المتوسط والى الجنس السافل

للتدرج في النوع المتوسط فكل فصل يقوم النوع السافل والجنس العالي

اراد بالعالي منهما الفوقاني وبالسافل التحتاني للعامر من ان العالي ما هو

فوق الجميع والسافل ما هو تحت الجميع لانه قد ثبت ان جميع مقومات

العالي مقومات السافل وذلك لان العالي لما كان مقوما للسافل كان

جميع مقوماته فصولا كانت او اجناسا مقومات للسافل قطعا فلو كان

جميع مقومات السافل اي جميع الفصول المقومة له لان الكلام فيها

قلت فعلى هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز ان يكون في

السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي فصلا اخر به

تميزا عن العالي قلت ليس في السافل وراء ماهية العالي الا الفصول المقومة

للسافل فلو افرضت مشتركة لنحو السافل والعالي ماهية مثلا ليس في الا ذلك

اقول

قوله

اقول

اقول

اقول

بالكنه كما في الحد التام وقد يكون بغير الكنه كما في الحد الغير التام واما تصور
المعرف الكاسب فالكان حدا تاما فلابد ان يكون بالكنه لان تصور
الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير
التام فيجوز ان يكون بالكنه وان لا يكون بالكنه ومنهم من توهم ان الحد التام
قد يحصل بعد تصورات الاجزاء بالكنه فانه يكفي فيه تصور الاجزاء مفصلة
اما بالكنه او بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوما بالكنه لم تكن
الماهية معلومة بالكنه قطعا واللاكان اللازم من الشيء او الاخص منه معرفا اعلم
ان المتاخرين اشترطوا في المعرف ان يكون موصلا الى كنه المعرف
او يكون مميزا للمعرف عن جميع ما عداه من غير ان يوصل الى كنه و
لذلك حكموا بان اللازم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب
ان يقال ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنه او بوجه ما
سواء كان مع التصور بالوجه الذي يميزه عن جميع ما عداه او عن بعض
ما عداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتيازه عن بعض
ما عداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور
الشيء بالكنه محتاجا الى معرف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع

مسلم فانه كلما كفى الخاص في الخارج كفى العام فيه واما كسب الوجود
الذهني فلا اذ جاز ان يعقل الخاص وان يعقل العام كما مر انفا
فانه اذا صدق قولنا كلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف فكلما
ما لم يصدق عليه المعرف لم يصدق عليه المعرف وذلك لان الموجبة
الكلية الثانية عكس نقيض الموجبة الكلية الاولى على طريقة المتقدمين
وبالعكس وذلك لان الاولى ايضا عكس نقيض الثانية على
طريقتهم فكل واحدة منهما مستلزمة للاخرى وهو اشتماله على
الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وذلك لان
في الذاتيات كل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ما عداه فيكون الحد التام
بواسطة اشتماله على الذاتي المميز مانعا عن دخول اغيار المحدود فيه
وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون مانعا عن دخول
الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى
اللغوي فلا يرد ان الرسم فيه ايضا منع عن دخول الاغيار فيه
فينبغي ان يسمى حدا واعلم ان ارباب العربية والاصول يستعملون
الحد بمعنى المعرف كثيرا وما نشأ اغلاط بسبب الغفلة عن اختلاف

دخول

الثانية — دخول

دخول

من استعمال الالفاظ الوحشية اذ التفهيم مما يستغني رساله فعالة لمحلل فيه هو
الاحتياج الى الاستعانة فيطول الكلام فيه بلا طائل ولما توقف
معرفتها كما ان للقول الشارح مبادي يتوقف معرفته عليها ويجب
تقديمها عليه وهي مباحث الكليات الخمس لتركيب المعرف منها
كذلك للحجة مبادي يتركب منها ويتوقف معرفتها على معرفة تلك المبادي
وهي مباحث القضايا فلذلك قدمها اما المقدمة ففي تعريف القضية
واقسامها الاولية اما التعريف فلابد من تقديمه واما التقسيم الى
الاقسام الاولية فكانه من تتمة التعريف اذ بذلك التقسيم ينكشف
الشيء زيادة انكشاف ويتعين به اقسام الاصلية التي يراد بيان احكامها
في القضية الملفوظة لعدد ان القضية يطلق تارة على الملفوظة
وتارة على المعقولة اما بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والثاني
اولى لان المعتبر هو القضية المعقولة واما الملفوظة فانما اعتبرت
لدلالتها على المعقولة فسميت قضية تسمية الدال باسم المدلول
وكذلك لفظ القول يطلق على الملفوظ والمعقول فالقول الملفوظ
جنس للقضية الملفوظة والقول المعقول جنس للقضية المعقولة

اختلاف المصطلحين واعلم ايضا ان الحقايق الموجودة بتعريف الله

على ذاتياتها والمميز بينها وبين عرضياتها تعسر ايما واتصال الى حد التعذر

فان الجنس يشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى بعض القوم

يستصعب تحديد الاشياء واما المفهومات اللغوية والاصطلاحية

فامرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم

مركب فما كان داخلا فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له

فتحديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدودا

ورسوما بحسب الاسم وتحديد الحقايق في غاية الصعوبة وحدودها

ورسومها تسمى حدودا ورسوما بحسب الحقيقة قال الغرض من

التعريف اما التمييز او الاطلاع على الذاتيات اي المقصود من

اقول

التعريف اما تمييز المعرف عما عداه والعرض العام لا مدخل له في التمييز

فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف لعدم الغرض واما الاطلاع على ما هو

ذاتي له سواء كان جميع الذاتيات او بعضها والعرض العام

اي معرفة بما هو ذاتي له

لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفا ولا جزء

معرف لعدم الغرض الاخر فسقط العرض العام عن الاعتبارات

التعريفات وانما ذكر في باب الكليات بالاستيفاء اقسام الكلي
واما الجنس فهو وان لم يكن له مدخل في التمييز لكن له مدخل في الاطلاع
على الماهية بما هو ذاتي لها فلذلك اعتبر مع الفصل والخاصة وفيها
بحث وهو ان تمييز الشيء قد يكون عن جميع ما عداه وقد يكون عن بعضه
والعرض العام قد يفيد التمييز الثاني فينبغي ان يعتبر في التعريف فان قلت
المعتبر هو التمييز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت
ان الكلام على ذلك الاشتراط على ان الاولى ان لا يكون العرض
العام معرفا لان لا يكون جزءا من المعرف والبعض قد يكون الاطلاع
على الشيء بما هو عرضي له مطلوبا وان كان الاطلاع عليه دون الاطلاع
عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوه متفاوتة بعضها اكمل
من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص
لكنه اقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص
لكنه اكمل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد
ناقص هو اكمل من المركب من العرض العام والفصل واما قوله فلا حاجة
الى ضمهما الى الخاصة الخ فقوله بل التمييز الحاصل منهما اقوى من التمييز الحاصل

لا تنحل به التقييد ذكره صاحب الكشف ومن تابعه والاولى تركه
وحمل المفرد على ما يعم المفرد بالفعل وبالقوة كما ذكره ومن الضعف عن
نفسه عرف ان كل حملية يمكن ان يعبر عن طرفيها مع ملاحظة الارتباط
بمفردين وان الشرطية لا يمكن فيها ذلك   فلو رود بعض
النقوض المذكورة عليه وهو قولنا زيد عالم يضاد ومنبس لعالم
وقولنا الشمس طالعة يلزم النهار موجود   فلان التحليل القضية
الى ما منه تركيبها اللا المركب انما ينحل الى اجزائه الموجودة فيه لما
عرفت من ان التحليل هو لبطلان الصورة فلا يبقى الا الاجزاء
المادية ثم ان اطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا يتم
الا اذا اعتبر فيها الحكم ايقاعا وانتزاعا واما اعتبر فيه ذلك لا تربط
تعبيره ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة واوقعت النسبة بين طرفيه
لم يتصور ربطه بشيء اخر بان يصير محكوما عليها وبه فما لم تجرد القضية عن الحكم لم
يكن جعلها جزء قضية اخرى فاذا حذفت ادوات الشرطية والجزاء بقي
الشمس طالعة والنهار موجود بذلك المعنى الذي كان عليه حال الارتباط
فانه لا يدرك المعنى كان موجودا في الشرطية فلا يكون قضية ما لم يضم اليه

اليه الحكم وح لا يكون ذلك تحليلا فقط بل تحليل الى اجزائه وتم
شيء آخر اليها ومن زعم انه اذا حذفت الادوات فقد وجد الحكم
في الاطراف فقد اخطأ وكيف يتوهم ذلك في مثل قولك ان كان
زيد حمارا كان ناهقا مع العلم بكذب الطرفين وصدق الشرطية
لا يقال الادوات كانت مانعة عن الحكم فاذا زالت عاد
لانا نقول زوال المانع لا يكفي في وجود الشيء بل لا بد من وجود المقتضي
وزوال المانع لا يستلزمه كما في المثال المذكور واذا عرفت تفصيله
يتضح به جلية الحال فاسمع لما نقول القضية ان لم يوجد في شيء من
طرفيها نسبة فهي حملية كقولنا الانسان حيوان وان وجدت
فالكائن مما لا يصح ان يكون تامة كان يكون نسبة تقييدية فهي ايضا
حملية كقولنا الحيوان الناطق جسم ضاحك والكائن مما يصح
ان يكون تامة فاما ان يوجد في احد طرفيها فيكون القضية ايضا
حملية كقولك زيد ابوه قائم وان يوجد فيهما معا فاما ان يكون ملحوظا
اجمالا فيكون ايضا حملية كذلك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم
واما ان يكون ملحوظا تفصيلا فيكون القضية شرطية كقولك ان كان

الشمس طالعة فالنهار موجود فظهر ان اطراف الحملية اما مفردة بالفعل او بالقوة فان المشتمل على النسبة التقييدية مطلقا او الخبرية اذا كانت ملحوظة اجمالا كما يمكن ان يوضع موضوعه مفرد لان دالمقيدة اجمالية وان اطراف الشرطية لا يمكن وضع المفردات في مواضعها اذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة على التفصيل فان شئت قلت في تقسيم القضية طرفاها اما ان يكون مفرد بالفعل او بالقوة او لا وان شئت قلت كل واحد من طرفيها اما ان يكون مشتملا على نسبة تامة ملحوظة تفصيلا او لا وكان من قال القضية ان انحلت الى قضيتين اراد ان كل واحد من طرفيها قضية بالقوة ملحوظة تفصيلا فيكون قضية بالقوة القريبة من الفعل فيصح التقسيم بهذا الوجه ايضا واعلم ان الشرطية لم يوجد في شيء من طرفيها الحكم بل فرضه هذا في المتصلة ظاهر واما في المنفصلة فانما يظهر فرض الحكم اذا لوحظ فيها المتصلة اللازمة لها فان قولك هذا العدد اما زوج واما فرد في قوة قولك ان كان هذا العدد زوجا لم يكن فردا وان كان فردا لم يكن زوجا وعلى هذا القياس ما عداه فالمنفصلة

فالمتصلة هي التي الىح المتصلة الموجبة هي التي يحكم فيها باتصال
تحقق قضية بتحقق قضية اخرى فان التي مطلق بذ الاتصال سميت
متصلة مطلقة وان قيد الاتصال بكونه لزوميا سميت متصلة لزومية
اوبكونه اتفاقيا سميت متصلة اتفاقية والمتصلة السالبة هي
التي يحكم فيها بسلب ذلك الاتصال اما مطلقا او لزوميا واتفاقيا
والمنفصلة الموجبة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين اما في الصدق
والانفصال معا او في احدهما فان التي مطلق التنافي سميت منفصلة
مطلقة وان قيد التنافي بكونه ذاتيا سميت منفصلة عنادية وان
قيد بالاتفاق سميت منفصلة اتفاقية والمنفصلة السالبة
هي التي يحكم فيها بسلب ذلك التنافي اما مطلقا او مقيدا بالعناد
او الاتفاق وسيرد عليك تفاصيل هذه المعاني في المتصلة والمنفصلة
في مبحث الشرطيات قوله ومفهوماتها الاصطلاحية لا يصدق على
الموجبات يصدق على السوالب لان مفهوم الحملية اصطلاحا هو
القضية التي يكون طرفاها مفردين اما بالفعل او بالقوة وهذا المفهوم
لا يصدق على زيد قائم ليصدق على زيد ليس بقائم بلا تفاوت ذكرا

الحال في مفهوم المتصلة والمنفصلة اصطلاحا بل نقول اطلاق الشرطية
على المنفصلة ايضا بحسب مفهوم الاصطلاحي كاطلاقها على المتصلة
وان لم يكن معنى الشرطية بحسب اللغة في المتصلة ظاهرا وقد يتوهم من قوله
ليس اطلاق هذه الاسامي على السوالب بحسب مفهوم اللغة ان
اطلاقها على الموجبات بحسب مفهوم اللغة وليس كذلك بل اطلاق
هذه الاسامي عليهما معا بحسب مفهوم الاصطلاحي قطعا فالظاهر في
العبارة ان يقال ليس على اطلاق هذه الاسامي على هذه القضايا
بحسب مفهوم اللغة واما في السوالب فلمشابهتها ايانا في
الاطراف قد يتوهم من هذه العبارة انهم اطلقوا هذه الاسامي
على الموجبات اولا لتحقق المعاني اللغوية فيها ثم نقلوها منها الى السوالب
لمشابهتها للموجبات في الاطراف والظاهر انهم نقلوا هذه الاسامي
من المعاني اللغوية الى المفهومات الاصطلاحية بناء على وجود المناسبة
في بعض افراد هذه المفهومات اعني الموجبات فان هذا القدر
من المناسبة كاف في صحة النقل فلا حاجة الى التزام النقل مرتين
واذا عرفت مفهوم الشرطية فالمعرض الاقسام الاولية هي

في الحملية والشرطية وانما ذكر الموجبة والسالبة في الحملية على سبيل
التنبيه فان مفهوم الحملية انما يضبط بذكرهما ولا ذكر المتصلة والمنفصلة
منهما لانهما قسمان مختلفان تحت الشرطية فلا يحصل مفهومها
الا بهما واعتبر في المتصلة الايجاب والسلب لما ذكرنا في الحملية
وذكر في المنفصلة انواعها المختلفة ليضبط واشار الى الايجاب
والسلب في جميعها لما ذكرنا واعلم ان انقسام القضية الى الحملية
والشرطية حصر عقلي واما انقسام الشرطية الى المتصلة
والمنفصلة فليس كذلك لان الشرطية طرفاها قضيتان بالقوة
القريبة من الفعل والنسبة بين القضيتين لا يمكن ان يكون حمل
احديهما على الاخرى بل لابد ان يكون ما كانت نسبة غير الحمل و
لا يلزم ان يكون النسبة التي هي غير الحمل منحصرة في الاتصال
والانفصال لجواز ان يكون نوع آخر فهذه قسمة [illegible]
اذ لم يوجد في العلوم الحكمية ومتعارف اللغة نسبة نوع آخر
معتبرة بين اطراف القضايا وانما قد نبها على الشرطيات
كما ظنها فان الحملية وان كانت مركبة في نفسها لانها يقع

جزء الشرطية فيكون شبط بالقياس اليها اي يكون اقل اجزاء
منها وللتعرف ان الحملية بجميع اجزائها يقع جزء الشرطية او قد عرفت
ان اطراف الشرطيات لا حكم فيها بل هي ... ولكانت
قضية بالقوة القريبة من الفعل اي ملحوظة بتفاصيل اجزائها التي
بها الحكم يكون جزء اسمها وكانها تمام ما جزء منها فاستحقت
بذلك تقديم مباحثها على مباحث الشرطية ولسم موضوعها
هذا اينما ول المتنازع والفاعل ايضا فان زيد في قال زيد موضوع
وقال المحمول لان محصل معناه زيد قايل اوذو قول في الزمان الماضي

و

فعل طلب خنق دعوی دخول

قتل فسق شغل رحمت نشد ا

کینونة عاریة بشری ذهاب

طلبان قدرة جبروة است

هم بود میسور مکذوبة صراف

زان فسیعه یک قبول نادر است

تسعیة تسعاة هم جبورة

هم زهادة هم درایت مصدر است

هم نجابت هم صعوبت هم سؤال

کدرة و لیان و حرمان دگر است

شغفران و طمانینه ازان

طلواد و مصدر مکرره است